

أموالهن ، ويعضونهن أي يمنعونهن الزواج لذلك، حتى جاء الإسلام فجعل النساء مساويات للرجال في كل شيء إلا الولاية العامة والخاصة ، وذلك قوله تعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة »^(١) .

ثلاثة أسئلة

من صاحب الإمضاء^(٢) محمد الأنور قريط من قبيلة أولاد علي بناحية فراشة :
حضرة أستاذنا العالم الفضال السيد محمد رشيد رضا الحسيني حفظه الله وأدامه .
نرجوكم الإجابة على الأسئلة الآتية بلسان منار الاسلام ولكم الفضل ، وهي :

س ١ - ما هو تفسير قوله تعالى : « حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تقرب في عين حمئة »^(٣) ؟

س ٢ - أحقيقي ما قاله ابن خلدون من إن حملة العلم في الاسلام أكثرهم من المعجم ؟

س ٣ - هل يجوز لعربي الجنس أن يتزوج بشريفة أو قرشية ، وهل يجوز لأعجمي الجنس أن يتزوج بأعرابية ؟ أفوتونا مأجورين ولكم الشكر .

٣٤٧

غروب الشمس في عين حمئة^(٤)

ج ١ - المعنى إن ذا القرنين لما وصل إلى نهاية بلاد المغرب المعروفة في عصره بالنسبة إلى بلاده ، وجد الشمس تغرب في ماء كدر لكثرة ما فيه من الحمأة أو الحما ومعناها الطين الأسود . وقد ذكر الراغب في مادة « وجد » من مفرداته أن الوجود أنواع فيطلق على ما يدرك بإحدى الحواس الخمس وبالعقل

(١) سورة البقرة رقم ٢ الآية ٢٢٨ .

(٢) المنارج ١٣ (١٩١٠) ص ٨٢٥ .

(٣) سورة الكهف رقم ١٨ الآية ٨٦ .

(٤) المنارج ١٣ (١٩١٠) ص ٨٢٥ - ٨٢٦ .

وبالوجدان الباطن كالغضب والشهوة فيقال وجدت الشيء أو الشخص ووجدت طعمه حلواً ووجدت رائحته طيبة ووجدت صوته حسناً ووجدت خشونته شديدة ، ووجدت الشبع والسرور ، ووجدت برهانه صحيحاً . وقال في تفسير «حيث وجدتموم»^(١) حيث رأيتموم ، وفي تفسير «وجدت إمراً تملكهم» وقوله «وجدتها وقومها يسجدون للشمس»^(٢) إنه وجود بالبصر والبصيرة ، فلقد كان منه مشاهدة بالبصر واعتبار بالبصيرة .

فقوله تعالى : « وجدها تغرب »^(٣) بمعنى رآها ، وذلك كما نراها ونحن مسافرون في البحر تطلع منه وتغرب فيه ، وكذلك نراها في السواحل ويرى بعض الناس أن المراد بهذه العين الحمئة البحر المحيط الغربي المعروف بالأتلانتيك ، وكانت العرب تسميه بحر الظلمات ، ويجوز أن يراد بها بعض البحيرات التي جفت أو الباقية ، فإن ذا القرنين قديم لا يعرف في أي عصر كان ، وليس هو الاسكندر المكذوب في المشارك له في اللقب ، وقد كانت الأرض مغمورة بالمياه وظهرت اليابسة منها بالتدريج البطيء ، وكثيراً ما حصل في الأقاليم الاستوائية أن توجد البحيرة ثم تجف في مدة قصيرة .

٣٤٨

زعم ابن خلدون أن أكثر حملة العلم في الإسلام من العجم^(٤)

ج ٢ - أخطأ ابن خلدون في هذه المسألة ، فقد كان للعلم في الإسلام دول أو مناطق متعددة ، واحدة في الشام والحجاز ، وثانية في العراق وبلاد فارس ، وثالثة في مصر وما وليها من أفريقية ، ورابعة في الأندلس وما جاورها . وكان

-
- (١) سورة النساء رقم ٤ الآية ٨٩ .
 - (٢) سورة النمل رقم ٢٧ الآية ٢٤ .
 - (٣) سورة البقرة رقم ٢ الآية ٢٢٨ .
 - (٤) المنارج ١٣ (١٩١٠) ص ٨٢٦ - ٨٢٧ .

في كل منطقة من هذه المناطق العلمية ألوف من العلماء برعوا في العلوم والفنون الدينية واللغوية والأدبية والعقلية النظرية والعملية ، ولم يكن المعجم كثيرين إلا في واحدة منها وهي منطقة البلاد الفارسية وما جاورها . على أن الذين نبغوا في العلوم هنالك لم يكونوا كلهم من المعجم ، ولا يمكن الحكم على أكثرهم أيضاً لأن الاسلام بمؤاخاته بين العرب والمعجم ومزجه بعضهم ببعض صار يتعذر التمييز بينهم ، إذ صار علماء العرب ينسبون إلى البلاد التي يقيمون فيها من بلاد المعجم وهي بلادهم منذ صارت دار إسلام ، فيقال في صاحب القاموس المحيط هو (مجد الدين الفيروزبادي الشيرازي) فيظن الجاهل لنسبه أنه عجمي النسب وهو عربي صديقي ، كان يرفع نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، قال الحافظ ابن حجر ولم يكن مدفوعاً فيما قاله ، ويقال في صاحب الأغاني (أبو الفرج الاصبهاني) فيظن انه عجمي النسب وهو عربي أموي . ومن الناس من يحكم في النسب بدلالة الاسم واللقب ، فإذا وجد اسم الرجل أو اسم أبيه عجمياً قال انه من المعجم ، وليس هذا بدليل ولو صح دليلاً لحكنا بأن أكثر المعجم المسلمين من العرب لاطلاق الأسماء والألقاب العربية عليهم ، ولا يمكن أن يتصل قوم بقوم إلا ويأخذ بعضهم الأسماء والعادات من بعض ، ولكن الأدنى يكون أكثر أخذاً عن الأعلى ، فهذا عبد القادر الجيلي لم يخرج له تلقيب أبيه أو جده يحنكي دوست عن كونه عربي النسب علويه ، وإنما نعرف الآن عدة أعلام فارسية وتركيبية قد استعملها العرب كلفظ أرسلان ونازلي ، بل نرى العرب حرفوا كثيراً من الاعلام وغير الاعلام من لغتهم اتباعاً للترك . ولعلنا نوفي هذا الموضوع حقه في مقال خاص خدمة للتاريخ وإلا فالعرب والمعجم في الاسلام سواء .

المصاهرة بين العرب والعجم^(١)

ج ٣ - يجوز للعربي أن يتزوج القرشية والشريفة العلوية الفاطمية، والمعجمي أن يتزوج الاعرابية (البدوية) والعربية ، وإن كانت شريفة إذا هي رضية ورضي أولياؤها . وإنما ترد مسألة الكفاءة إذا لم يتفق الأولياء والزوجات على ذلك . فليس للولي، وإن كان أباً أو جداً، أن يزوج بنته بدون رضاها الرجل ليس كفوّاً لها حتى عند من يرى أن الأب ولي مجبر كالشافعية، وليس للمرأة أن تزوج نفسها من غير كفوّاً إذا لم يرضه أولياؤها حتى عند من يقول إن أمرها في الزواج لنفسها كالحنفية - على ما للفريقين من الشروط في ذلك - والكفاءة تعتبر في النسب عند بعض الفقهاء، وصرح بعضهم بأن غير الشرفاء ليسوا أكفاءً للشرفاء، وأن المعجم ليسوا أكفاءً للعرب، ولا نص على ذلك في الكتاب ولا في الأحاديث التي يحتاجها، وإنما العبرة في ذلك بالعرف فكل من يعد تزويجه في عرف قوم عاراً عليهم، لا يكون كفوّاً لمن يلحقهم العار بين قومهم بمصاهرته، ولكن العادات الضارة والعرف الضار ينبغي للعقلاء أن يقاوموها . وقد حررت هذه المسألة في المجلدين السابع والثامن^(٢)، فراجع في الأول لفظ الزواج حرف الزاي من الفهرس، وفي الآخر لفظ كفاءة الزواج من حرفه الكاف في فهرسه .

(١) المنارج ١٣ (١٩١٠) ص ٨٢٧ - ٨٢٨ .

(٢) المنارج ٧ (١٩٠٤) ص ٣٨١ - ٣٨٤ . وج ٨ (١٩٠٥) ص ٢١٥ - ٢١٧ :

و ص ٥٨٠ - ٥٨٨ . راجع أعلاه الفتوى رقم ١٤٨ والفتوى رقم ١٦٣ .

حديث « إن شريعتي جاءت على ٣٦٠ طريقة »^(١)

من م. م. الجاوي في بتاوى :

ما قولكم دام فضلكم في حديث رواه الطبراني مرفوعاً وهو قوله ﷺ :
« إن شريعتي جاءت على ثلاث مئة وستين طريقة ، فمن سلك طريقة منها نجا ،
فما معنى الطريقة التي ميزت بها الشريعة إلى ذلك العدد وكلها على هدى وصواب
بدليل قوله ﷺ : « فمن سلك طريقة منها نجا » وكل واحدة منها على خلاف
الأخرى بدليل قوله « منها » الذي يشير إلى التبعيضية . ذكر ذلك الحديث الولي
الرباني الشيخ عبد الوهاب الشعراني في كتابه ميزان الحضرة ، وقال قبيل ذلك
الحديث : وسمعت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول : إياكم والانكار على كلام
أحد من العلماء إلا بعد الاحاطة بجميع طرق الشريعة ، ولم تجدوا ذلك الكلام
فيها ، ثم عقب واستنبط بهذا الحديث بقوله : « فقد روى الطبراني مرفوعاً ،
فتفضلوا يا سادات الكرام بالجواب بهذا ، وقد سألنا عنه مشايخ الجاوه مراراً
ولم يكشف أحد على ذلك فبقينا متألمين .

ج - هذا الحديث لا يصح بل يمكن الجزم بوضعه لما يأتي من الدليل . ولم
يذكر في أي كتب الطبراني هو ، وسليمان الطبراني قد أورد في معجمه الأوسط
عن كل شيخ من شيوخه ما له من الفرائب والمعائب في روايته ، قال الحافظ
ابن حجر : « وفيه كل نقيس وعزيز ومنكر » والظاهر أن هذا من منكراته .
وصنف المعجم الصغير ، وهو عن كل شيخ له حديث واحد . ومتى أطلق
المحدثون ما انفرد به الطبراني عنوا أنه ضعيف ، ونقل الشعراني للحديث

(١) التبارج ١٣ (١٩١٠) ص ٨٢٨ - ٨٢٩ .

واحتجاجة به لا يدل على صحته ولا على كونه صالحاً للاحتجاجة به، وهذا الحديث يخالف لما ورد في الكتاب والسنة من كون سبيل الحق وطريقه واحدة كقوله تعالى : « وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله »^(١) وما فسره به النبي ﷺ فيما رواه ابن مسعود قال : خط رسول الله ﷺ خطأ ثم قال : « هذا سبيل الله » ثم خط خطوطاً عن يمين ذلك الخط وعن شماله ثم قال : « وهذه السبل ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه » ثم قرأ هذه الآية . رواه أحمد وابن حميد والبخاري والنسائي وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ والحاكم وصححه وابن مردويه . والآية والحديث المفسر لها موافقان للآيات والأحاديث الكثيرة الناهية عن تفرق المسلمين في دينهم إلى الشيع والطرائق ، وحديث الطبراني هذا يخالفها ومنها قوله تعالى : « وأنا من الصالحون ومنادون ذلك كنا طرائق قدداً »^(٢) ثم قال في هذه السورة (سورة الجن) : « وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقاً »^(٣) . فعلم من ذلك أن الطريقة المعروفة هي طريقة الحق التي كان عليها الصالحون ، وأن الذين كانوا على سائر الطرائق القدد ليسوا على الحق . ويخالف حديث تفرق الأمة على ٧٣ فرقة ، كلها في النار إلا واحدة ، وهو مع ذلك لا ينطبق على حديث شعب الإيمان كما ظن بعض أصحابنا ، لأن تلك الشعب مجمعها طريقة واحدة هي طريقة الكتاب والسنة على الوجه الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ، فإن أعلاها شهادة التوحيد وأدناها إمطة الأذى عن الطريق ، ولا يمكن أن يكون التوحيد طريقة والصلاة طريقة أخرى ، وإمطة الأذى عن الطريق شعبة أخرى . فالحديث موضوع قطعاً .

-
- (١) سورة الانعام رقم ٦ الآية ١٥٣ .
(٢) سورة الجن رقم ٧٢ الآية ١١ .
(٣) سورة الجن رقم ٧٢ الآية ١٦ .

مسافة القصر^(١)

من م. ب. ع. في سمبس برنيو (جاوه) :

حضرة فخر الأنام ، سعد الملة وشيخ الإسلام ، سيدي الاستاذ العلامة السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الفراء أدام الله بعزير وجوده النفـع آمين .
وبعد إهداء أشرف التحية وأزكى السلام فيا سيدي وعمدي أرجو منكم الالتفات إلى ما ألقىه إليكم من الأسئلة لتجيبيوني عنها وهي :

هل تحمد مسافة القصر بحديث : « يا أهل مكة لا تقصروا في أدنى من أربعة برد من مكة إلى عسفان وإلى الطائف » أم لا ؟ وهل أربعة البرد هي ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية ؟ وعليه فكم يكون قدر المسافة المعتبرة شرعاً بحساب كيلومتر ؟ أفتونا فتوى لا نعمل إلا بها ولا نعمل إلا عليها ، فلا زلتم مشكورين وكنا لكم ذاكرين .

ج - الحديث الذي ذكره السائل رواه الطبراني عن ابن عباس وفي إسناده عبد الوهاب بن مجاهد بن جبير ، قال الإمام أحمد: ليس بشيء ضعيف ، وقد نسبته النووي إلى الكذب وقال الأزدي لا تحمل الرواية عنه ، ولكن مالكاً والشافعي رواه موقوفاً على ابن عباس ، وإذ لم يصح رفعه فلا يحتج به . وفي الباب حديث أنس أنه قال حين سئل عن قصر الصلاة فقال : « كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين » رواه أحمد ومسلم وأبو داود بن طريق شعبة ، وشعبة هو الشاك في الفراسخ والأميال . قال بعض الفقهاء : الثلاثة الأميال داخلة في الثلاثة الفراسخ فيؤخذ بالأكثر . وقد

(١) التارخ ١٣ (١٩١٠) ص ٨٢٩ - ٨٣٠ .

يقال الأقل هو المتيقن ، وفيه إن هذه حكاية حال لا تحديد فيها والعدد لا مفهوم له في الأقوال ، فهل يمد حجة في وقائع الأحوال ؟ وهناك وقائع أخرى فيما دون ذلك من المسافة ، فقد روى سعيد بن منصور من حديث أبي سعيد قال : « كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسخاً يقصر الصلاة » وأقره الحافظ في التلخيص بسكوته عنه وعليه الظاهرية ، وأقل ما ورد في المسافة ميل واحد ، رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر بإسناد صحيح ، وبه أخذ ابن حزم . وظاهر إطلاق القرآن عدم التحديد ، وقد فصلنا ذلك في (ص ٤١٦ و ٦٤٩ من المجلد السابع من المنار)^(١) .

والمشهور أن البريد أربعة فراسخ ، والفرسخ ثلاثة أميال ، وأصل الميل مد البصر ، لأن ما بعده يميل عنه فلا يرى وحدوده بالقياس ، فقالوا هو ستة آلاف ذراع ، والذراع ١٤ أصبعا معترضة معتدلة ، والاصبع ست حبات من الشعير معترضة معتدلة . وقال بعضهم هو إثني عشر ألف قدم بقدم الانسان . وهو أي الفرسخ ٥٥٤١ متراً .

٣٥٢

صلاة الظهر بعد الجمعة احتياطاً^(٢)

من صاحب الإمضاء في (اكراجي من ولاية يانقا - روسية) :

حضرة الاستاذ الجليل السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فأرجوكم أن تقيدنا عن الفتوى الآتية :

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٤١٦ - ٤١٧ : راجع الفتوى رقم ٧٣ : و ص ٦٤٩ .

(٢) المنار ج ١٣ (١٩١٠) ص ٨٣٠ - ٨٣٢ .

ما قولكم دام فضلكم في قول رجل يدعي إن الصلاة المسماة باحتياط الظهر بدعة والنبي عليه السلام ما صلاحها ، وليس فيها رواية من الصحابة والتابعين ، وال علماء المجتهدين (أول من بين في القرآن بدعية هذه الصلاة الشيخ شهاب الدين الجرجاني) ومذهب أبي حنيفة والباقي من الأئمة فرضية الجمعة فقط ما عندهم شيء خفي عنا ، فمن ادعى مشروعية احتياط الظهر فليثبت لنا بالكتاب أو السنة وإلا فما يقنعنا مجرد كتابة الألفاظ العربية .

إن كان من ترك الجمعة بالمذر جزاؤه من الشارع صدقة ربع دينار أو صاع ونصف من الحنطة ، وليس مأموراً بأداء الظهر بدلاً عن الجمعة ، فإن كان الأمر كذلك فإدعاء بدعية الظهر عن الجمعة ليس بصحيح والقول بوجود الاحتياط للمصلي بعيد جداً .

محييكم بعد ما فهمت بدعية الاحتياط ما أصلها منذ عشرين سنة وأنبه أيضاً سامعي كلامي وبعد ما يسلم الإمام أخرج من المسجد وأرجع إلى بيتي وأصلي فيه ركعتين ، وهذا فعلي موافق لقوله تعالى : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا » ومطابق أيضاً لسنة رسول الله (بخاري ج ٢ ص ١٤) وسب الجهال لفعلي هذا بالاعتزال وغيره ليسن بشيء عندي ولا أبالي به ، وفتاوى التاشكند ابن نظرنا بمقتضى الوجدان والانصاف ليست بشيء ، وقولهم رد الفتوى كفر أيضاً كذلك . الحاصل عندي القول بوجود الاحتياط شيء كبير لا جراءة لي عليه ، لأن الشارع ﷺ ما صلى هذه الصلاة في عمره ولا مرة انتهى . المترجم من مجلة الشورى عدد ٣٣ السياح الحجازي أبو أديب حافظ حلمي

ج - تراجع ص ٧٢٩ و ٩٣٨ من مجلد المنار السابع (١) فهناك بيان نافع ، ثم إننا نعلم إن نية السائل في تركه لما جرى عليه بعض الناس في وطنه من صلاة

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٧٢٩ - ٧٣٣ : ر ص ٩٣٨ - ٩٤٠ .

الظهر بعد الجمعة ونية أولئك المصلين لها كلتاها حسنة والمسألة متنازع فيها ، وقد قال الله تعالى : « فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً » ، أي وأحسن عاقبة وما لا في الدنيا لأنه يزيل النزاع والتفرق ويجمع الكلمة وفي الآخرة لأنه المرضي عند الله تعالى . وإذا رددنا المسألة إلى الله تعالى بعرضها على كتابه وإلى رسوله ﷺ بعرضها على سنته لا نجد فيها دليلاً على مشروعية صلاتين مفروضتين في وقت واحد ، بل على عدمه وهو الأصل ، فمن كان يعتقد أن صلاة الجمعة لا تصح منه حرم عليه أن يصليها ، ووجب عليه الظهر وحده . ومن صلاها معتقداً صحتها منه أجزأته ولم يجب عليه غيرها في وقتها إلى العصر ، ومن اعتقد إن صلاته للجمعة صحيحة ولكنها ناقصة نقصاً لا يقتضي بطلانها ، فله أن يجبرها بالنوافل الرواتب وغير الرواتب ، وقد صح في حديث ابن عمر المنفق عليه أن النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ركعتين في بيته . وفي حديث أبي هريرة عند مسلم وأصحاب السنن الأمر بصلاة أربع ركعات بعدها وورد بلفظ : « من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً » أي إن شاء والأفضل أن تكون في البيت كسائر النوافل .

ولا يتوهم الذين يصلون الظهر بعد الجمعة أن الخطب في ذلك سهل ، لأنه زيادة من الخير الذي هو الصلاة ، فإن فيه خطراً عظيماً من حيث انه شرع عبادة لم يأذن بها الله والشارع هو الله وحده ، فمن أحدث في الشرع شيئاً فقد جعل نفسه شريكاً لله في ألوهيته أو ربوبيته ومن وافقه فقد اتخذ شريكاً كما قال تعالى : « أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله »^(١) . وقد بينا مراراً تفسير النبي ﷺ لاتخاذ أهل الكتاب أحبارهم ورهبانهم أرباباً بأنهم كانوا يضعون لهم أحكام الحلال والحرام فيتبعونهم فيها ، وهم ما كانوا يضعون تلك الأحكام إلا بمثل الشبهات التي حدثت بها البدع الدينية في الإسلام ، من

(١) سورة الشورى رقم ٤٢ الآية ١٣ .

حيث انها زيادة في الخير أو العبادة ، أو احتياط في ترك ما لا يرضي الله تعالى كما هو معروف في تاريخهم .

فيا أيها المسلمون لا تغلوا في دينكم ، وإن لكم في الفرائض والمندوبات الثابتة في الكتاب والسنة بالصريح غنية عن سواها ، وقد قال النبي ﷺ في الإعرابي الذي حلف انه لا يزيد على المكتوبات الخمس وسائر الفرائض من أركان الإسلام ولا ينقص « أفلح إن صدق » ودخل الجنة إن صدق . وبأبواب السواد الأعظم من المسلمين يأتون جميع الفرائض القطعية ويتروكون المحرمات القطعية ، وفي النوافل المشروعة ما يستغرق العمر .

وما قاله السائل في رد الفتوى صحيح ، وإنما عني أولئك المشددون المكفرون من رد الفتوى يحقرها ، وهو بمتقد انها من دين الله تعالى ، ويقصد بذلك احتقار الدين لا من اعتقد خطأ المفتي .

٣٤٣

افتراق الأمة الاسلامية والفرقة الناجية^(١)

من صاحب الإيضاح الرمزي في (شانكين - سومطرا) ح . م :
سلام الله عليكم . والرجاء من سيادتكم إيضاح ما أهبهم ولكم من الله الأجر .
يزعم بعضهم أن افتراق الأمة إلى شيع أمر لازب أخبر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم . في حديث « ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة ، كلها في النار إلا فرقة » رواه الطبراني .

وبناء عليه فلا مطمع في توحيد كلمتهم وإصلاحهم ، بل لا يزالون مختلفين .
وقد سألتهم عن الفرقة الناجية ، فقالوا هي المتبعة لمذاهب الأئمة الأربعة

(١) المنبرج ١٣ (١٩١٠) ص ٨٩٧ - ٩٠٦ .

المشهوره . فمن عاد عن أحد هذه المذاهب ، فهو ولا شك (بزعمهم) في الدنيا من المغبونين ، وفي الآخرة من الخذولين (هذا ما تقوله حماة التقليد والأقرب انه آخر سهم في الكنانة) .

فما قولكم سيدي في الحديث ؟ هل هو صحيح متواتر أم مطعون في الزيادة الأخيرة كما أشار إليها الاستاذ الحكيم السيد أبو بكر بن شهاب من أبيات نشرت في الم - ٧ - ص ٤٢٦ من المنار وهي :

وحدیث تفرقت النصارى واليهود د وأمتي فرقا روى الطبراني
لكن زيادة كلها في النار إلا فرقة لم تخل عن طمان

فتفضلوا علينا بالبيان الشافي المهود من حضرتكم لا زلتم خير خلف خير سلف .
ح . ٣٠٠ في - شانكين (سمرا)

ج - أما افتراق الأمة الإسلامية فهو واقع بالفعل ، ولكن لا يوجد دليل من القرآن ، ولا من الحديث يدل على اليأس من اتفاقهم في الأمور العامة والإخوة الإسلامية ، والتعاون على مقاومة من يعاديهم كلهم وعلى ما ينفعهم كلهم ، وإن ظلوا مختلفين في كثير من المسائل ، بأن يكونوا في اختلافهم على هدي السلف الصالح في عذر بعضهم لبعض ، وإتقاء التكفير والعدوان .

وأما الحديث الوارد في الافتراق ، فقد رواه غير واحد من الحفاظ منهم أحمد وأبو داود والترمذي ، وهو في الجامع الصغير بلفظ : « افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة ، وافتترقت النصارى على اثنتين وسبعين ، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين » رواه أحمد عن أبي هريرة . أقول : ورواه الترمذي عنه بلفظ « تفرقت » ثم قال : في الباب عن سعيد وعبدالله بن عمرو وعوف بن مالك ، حديث حسن صحيح . حدثنا محمود بن غيلان ، حدثنا أبو داود الجفري عن سفيان عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ، عن عبدالله بن يزيد عن عبدالله بن

عمر قال : قال رسول الله ﷺ : ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حدو النمل بالنمل - إلى أن قال ﷺ : وإن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة ، كلهم في النار إلا ملة واحدة ، قالوا : من هي يا رسول الله ؟ قال : « ما أنا عليه وأصحابي » هذا حديث حسن غريب مفسر لا نعرفه مثل هذا ، إلا من هذا الوجه اهـ . كلام الترمذي . فهذه الرواية التي تعين الفرقة الناجية بشيء من القوة ، في إسنادها عبد الرحمن بن زياد الأفريقي راوياً ، وهو قاضي أفريقية ، قال فيه الإمام أحمد ليس بشيء نحن لا نزوي عنه شيئاً ، وقال النسائي : ضعيف في الثقات . وقال بعضهم لا بأس به ، وقال ابن حبان انه يروي الموضوعات عن الثقات ، ولما نقل الذهبي عنه هذا القول قرنه بقوله « فأسرف » . وروي بأسانيد أضعف من هذه وأوهى ، فالرواية إذا لم تحل من طعن فيها .

ورواه الحاكم في صحيحه وما انفرد الحاكم بتصحيحه لا يسلم من مقال أيضاً ، ولكن قال في المقاصد : إن الحديث حسن صحيح ، يعني بزيادة كلهم في النار إلا فرقة واحدة .

وروي بلفظ كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة . فسل عنها فقال الزنادقة والقدرية : رواه العقيلي والدارقطني ، وهو موضوع وضعه ابن الاشرس ، وفي شرح عقيدة السفاريني ما نصه : ذكر أبو حامد الغزالي في كتاب التفرقة بين الاسلام والزنادقة أن النبي ﷺ قال : « ستفترق أمتي نيفاً وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا الزنادقة وهي فرقة (؟) » هذا لفظ الحديث في بعض الروايات ، قال : وظاهر الحديث يدل على انه أراد الزنادقة من أمته إذ قال : « ستفترق أمتي » ومن لم يعترف بنبوته فليس من أمته ، والذين ينكرون المعاد والصانع فليسوا معترفين بنبوته إذ يزعمون إن الموت عدم محض ، وأن العالم كذلك لم يزل موجوداً بنفسه من غير صانع ، ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، وينسبون الأنبياء إلى التلبيس ، فلا يمكن نسبتهم إلى الأمة ، انتهى .

« قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الاسكندرية : أما هذا الحديث فلا أصل له بل هو موضوع كذب بإتفاق أهل الحديث المعروفين بهذا اللفظ ، بل الذي في كتب السنن والمسند عن النبي ﷺ من وجوده إنه قال : « ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة ، واحدة في الجنة ، واثنان وسبعون في النار » . وروي عنه انه قال « هي الجماعة » وفي حديث آخر « هي من كان على مثل ما أنا اليوم عليه وأصحابي » وضعفه ابن حزم لكن رواه الحاكم في صحيحه ، وقد رواه أبو داود والترمذي وغيرهم . قال : وأيضاً لفظ الزندقة لا يوجد في كلام النبي ﷺ كما لا يوجد في القرآن . وأما الزنديق الذي تكلم الفقهاء في توبته قبولاً ورداً ، فالمراد به عندهم المنافق الذي يظهر الإيمان ويبطن الكفر . ١٥ .

قلت : وقد ذكر الحديث الذي ذكره الغزالي الحافظ ابن الجوزي في الموضوعات ، وذكر انه روي من حديث أنس ولفظه : « تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة » قالوا يا رسول الله من هم ؟ قال « الزنادقة وهم القدرية » أخرجه المعقيلي وابن عدي ورواه الطبراني أيضاً . قال أنس كنا نراهم ، القدرية . قال ابن الجوزي : وضعه برد بن أشرس ، وكان وضاعاً كذاباً وأخذه عنه ياسين الزيات ، فقلب إسناده وخلطه وسرقه عثمان بن عفان القرشي وهؤلاء كذابون متروكون .

وأما الحديث الذي أخبر النبي ﷺ أن أمته ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة ، واحدة في الجنة ، واثنان وسبعون في النار ، فروي من حديث أمير المؤمنين علي أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبي الدرداء ومعاوية وابن عباس وجابر وأبي إمامة ووائل وعوف بن مالك وعمرو بن عوف المزني ، فكل هؤلاء قالوا واحدة في الجنة وهي الجماعة . ولفظ حديث معاوية ما تقدم فهو الذي ينبغي أن يعول عليه دون الحديث المكذوب على النبي ﷺ ، والله أعلم ١٥ . ما أورده السفاريني .

أقول حديث معاوية الذي أشار إليه رواه عنه أحمد والطبراني والحاكم بلفظ : « إن أهل الكتاب افترقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملة ، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين ملة ، كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة » وفيه زيادة عزها السفاريني إلى أبي داود فقط وهي : « وإنه ستخرج في أمي أقوام تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه ، فلا يبقى منهم عرق ولا مفصل إلا دخله . » وهذا أمثل ما رواه الحاكم من ألفاظ هذا الحديث ، وسنده لا يسلم من مقال ، ورواه بغير هذا اللفظ عن كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف عن أبيه عن جده . وكثير هذا طعنوا فيه حتى قال الشافعي وأبو داود إنه ركن من أركان الكذب ، وقال ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، وذكر الذهبي أن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ، لأنه روى عنه حديث « الصلح جائز بين المسلمين » وصححه .

وجملة القول إن تعدد طرق هذا الحديث يقوي بعضها بعضاً على طريقتهم المتبعة في ذلك ، وأظن انه لا تسلم رواية منها عن طمان أو مقال كما قال ابن شهاب خلافاً لمن اعتمد تصحيح الحاكم لبعضها ، وكلها مشكلة مخالفة للأحاديث الصحيحة كما يأتي .

وأما معنى الحديث بصرف النظر عن سنده ، فهو أن الفرقة الناجية هي الفرقة التي تتبع السنة التي كان عليها النبي ﷺ وأصحابه أي سنة السلف الصالح قبل ظهور البدع ، وهؤلاء هم الجماعة قلوا أم كثروا ، وهم لا ينحسرون في هذا الزمان بأهل مذهب معين من المذاهب المعروفة ، على أن أهل الأثر والحنبلة أقرب من غيرهم إلى السنة وأبعد عن البدعة ، وذلك أن المسائل التي اختلف فيها أهل المذاهب لا ينحصر الحق فيها في مذهب دون غيره ، فتارة يكون الصواب مع الأشعرية ، وتارة مع الماتريدية فيما يختلفان فيه ، وقل مثل هذا في خلاف المعتزلة والشيعة وغيرهم ، وفي الفروع وسائر المذاهب . ثم إن المنتمين

إلى هذه المذاهب ليسوا متبعين لأمتها حق الاتباع ، فيكون أتباع المصيب هم الفرقة الناجية . فالظاهر إن الناجين في كل زمان هم أهل الاتباع الذين يتقون الابتداع ، ولا يخلو المنتسبون إلى مذهب من المذاهب المعتد بها في الإسلام عن طائفة أو أفراد منهم يؤثرون السنة على كل بدعة ، ومجموعهم طائفة واحدة يجمعهم الاعتصام بالكتاب والسنة (ثلثة من الأولين ، وقليل من الآخرين) .

وقد عد بعضهم هذا الحديث مشكلاً ، وتوسع الشيخ صالح المقبلي في بيان هذا الاشكال وحله في كتابه العلم الشامخ وإنا نلخص منه ما يأتي :

قال : « والاشكال في قوله كلها في النار إلا ملة ، فمن المعلوم انهم خير الأمم وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة مع أنهم في سائر الأمم ، كالشجرة البيضاء في الثور الأسود ، أو كالشجرة السوداء في الثور الأبيض حسبما صرحت به الأحاديث ، فكيف يتمشى هذا ؟ فبعض الناس تكلم في ضعف هذه الجملة وقال هي زيادة غير ثابتة ، وبعضهم تأول الكلام بأن الفرقة الناجية صالحو كل فرقة وهو كلام منتقض ، لأن الصلاح إن رجع إلى محل الافتراق فهم فرقة واحدة لا أفراد من الفرق ، وإن رجع إلى غير ذلك فلا دخل له لأن الكلام انهم في النار لأجل الافتراق وما صاروا به فرقاً .

« ثم إن الناس صنفوا في هذا المطلب ، وأخذوا في تعداد الفرق ليلفوا بها إلى ثلاث وسبعين ثم يحكم كل منهم لنفسه ومن وافقه بأنه الفرقة الناجية ، وإنما يصنعون ذلك لإدعاء كل منهم انه على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ، ثم صرح بذلك صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم اتفق عليه جميع الفرق الإسلامية ، وإنما ينحصر النظر فيمن الباقي على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ، ومن المعلوم أن ليس المراد أن لا يقع منها أدنى اختلاف فإن ذلك قد كان في فضلاء الصحابة ، وإنما الكلام في مخالفة تصير صاحبها فرقة مستقلة ابتدعها .

« وإذا حققت ذلك فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل ، وفيما يترتب عليه عظام المفسد لا تكاد تنحصر ، ولكنها لم تخصص معيناً من هذه الفرق التي قد تحزبت والتأم بعضهم إلى قوم ، وخالف آخرون بحسب مسائل عديدة حتى أدخلوا نوادر المسائل وبما لا ضرر في مخالفتها ، وربما لم يكن من مهمات الدين أو لم يكن من الدين في شيء ، ولكن كل تسمى باسم مدح اخترعه لنفسه وصاروا يجعلون المسائل شعاراً لهم من دون نظر في مكانة تلك المسألة في الدين . والخوارج يسمون نفوسهم الشراة ، والاشاعرة يسمون نفوسهم أهل السنة ، والمعتزلة يسمون نفوسهم العدلية أو أهل العدل والتوحيد ، لأن خصمهم يثبت الصفات أموراً مستقلة ، فليسوا بموحدين أو لأنهم مشبهة إما صريحاً أو إلزاماً ونحو ذلك مما تخبرك به كتب المقالات والكلام . والإنصاف إن كلاً منهم قد اخترع ما لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة رضي الله عنهم ، واختلفت البدع ، فمن كبير وأكبر وصغير وأصغر وما بينها أعني الكبر والصغر اللغويين لا الاصطلاحيين ، فذلك مما لا سبيل إليه إلا بالتوقيف ، والمفروض أن هذه أشياء مخترعة ، فكيف التوقيف على ما لم يذكر بنفي ولا إثبات ، إنما غاية أن يكون دخل في عموم نهي أو نحو ذلك ، فتعين الفرق وتمدادها فرقة فرقة ، وأنها هي التي أراد رسول الله ﷺ مما لا سبيل إليه البتة ، إنما تكلموا فيها خبطاً وجزافاً سهل لهم ذلك وجرأهم عليه البدعة الأولى التي خالفوا بها السنة .

« فإن قلت : ومن ذا الذي بقي على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه ، ولم يشارك الناس في تحزبهم وابتداعهم (قلت) : أما في العصور المتقدمة ، فكان ذلك هو الغالب ، وما زالوا من عام إلى عام يزدلون ، وأما الآن في زمن الغربية ، فأما من يرجع إليه في مسائل الدين وهم المتفقهة ، ففي غاية القلة وبذلك تصدق الغربية ، لأن العلماء هم المعتد بهم وبهم يصير الدين غريباً وأهيباً ، على أنهم قد قلوا في أنفسهم لا تكاد تجد اليوم مدعياً عنده بينة ، وأما الأعصار المتوسطة من المثمين إلى سبع مئة تقريباً ، ففيها ثورة العلماء وجلة

الجهابذة الحكماء وما شئت أن تأخذ منهم من خير وشر وجدته أما الخير
فبتحقيق فنون العلم وبثها ، وأما الشر فبتأييد الفرقة .

ثم إنه قسم الناس إلى عامة وخاصة ، وقال إن العامة ومنهم النساء والعبيد
براء من البدعة ، ولا يسمون أهل السنة أيضاً بل يسمون مسلمين .

قال : « وأما الخاصة فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينيه وبلغ
في تقويتها كل مبلغ ، وجعلها أصلاً يرد إليها صرائح الكتاب والسنة ، ثم تبعه
أقوام من نمطه في الفقه والتعصب ، وربما جددوا بدعته وفرعوا عليها وحملوه ما
لم يتحملة ، ولكنه إمامهم المقدم وهؤلاء هم المبتدعة حقاً ، لكن تختلف تلك
البدعة في كونها ذات مكانة في الدين أم لا . »

ثم ذكر أن من الناس من تبع هؤلاء وناصرهم وقوي سوادهم بالتدريس
والتصنيف ، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق ، وقد دس في تلك الأبحاث نقوضها
لكن على وجه خفي لغرض . ومنهم من تدرب في كلام الناس وعرف أوائل
الأبحاث ، وحفظ كثيراً من غناء ما حصلوه ، ولكن أرواح البحث بينه وبينها
حائل لقصور الهمة والرضا من الأوائل قال : « وهؤلاء هم الاكثرون عدداً
والارذلون قدراً ، فإنهم لم يحفظوا بخصيصة الخاصة ، ولا أدركوا سلامة العامة ،
وقال إن هؤلاء لهم حكم الابتداع ، والذين قبلهم ظاهرهم الابتداع ، ورأيه أن
تعامل هذه الأقسام الثلاثة معاملة المبتدعة وحسابهم على الله تعالى .

قال : « ومن الخاصة قسم رابع ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين أقبلوا
على الكتاب والسنة ، وساروا بسيرهما وسكنوا عما سكتا عنه ، وأقدموا
وأحجموا بهما وتركوا تكلف ما لا يعنيه ، وكان تهمهم السلامة ، وحياة السنة
آثر عندهم من حياة نفوسهم ، وقررة عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى وفهم
معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية ، ومعرفة ثبوت حديث نبوي

لفظاً وحكماً ، هؤلاء هم السبية حقاً ، وهم الفرقة الناجية وإليهم العمامة بأسرهم ومن بشاء ربك من أقسام الخصة الثلاثة المذكورين بحسب علمه بقدر بدعتهم وزياتهم .

ثم بين أن هذا هو المخرج من الاشكال ومناقضة هذا الحديث لأحاديث فضائل الامة المرحومة ، وأحتج لذلك بحديث حديفة في الصحيحين وسنن أبي داود ، قال : كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني ، فقلت : يا رسول الله إنا كنا في جاهلية وشر ، فجاءنا الله بك بهذا الخير ، فهل بعد هذا الخير من شر ؟ قال « نعم » . قلت : فهل بعد ذلك الشر من خير ؟ قال : « نعم وفيه دخن » قلت : وما دخنه ، قال : « قوم يستنون بغير سنتي ويهتدون بغير هديي تعرف منهم وتنكر » . قلت : فهل بعد هذا الخير من شر ، قال : « نعم ، دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها » . قلت يا رسول الله فما تأمرني إن أدركني ذلك ؟ قال : « تلزم جماعة المسلمين وإمامهم » ، قلت : وإن لم يكن جماعة ولا إمام . قال : « فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك » . ثم شرح المصنف هذا الحديث وطبقه على أحوال المسلمين إلى عصره في القرن الحادي عشر ، وأكبر العبرة فيه الأمر باعتزال جميع فرق المسلمين إذا لم تكن كلمتهم مجتمعة على الإمام الحق الذي يقيم الدين وينشر دعوته في العالمين .

الإسلام دين التوحيد ، وما أمر المسلمون إلا ليعبدوا إلهاً واحداً ويتبعوا ديناً واحداً ، ويقوموا لهم إماماً واحداً ، ويكونوا أمة واحدة ، لا يفرقهم نسب ولا لغة ولا وطن ، وقد نهوا عن التفرق كما نهوا عن الكفر ، ولكن ظهر الإسلام في الاميين فلم تكد الامم والشعوب تتبين بعض معارفه ، حتى دخلوا فيه أفواجا من غير دعوة منتظمة ولا مدارس مشيئة ، لانهم فضلوا بعض ما عرفوا منه على كل ما كانوا يعرفون من أديانهم ، فكان هذا الإقبال السريع على

الدخول فيه من أسان تفرق أهل شيعاً ومذاهب ودولاً وأمماً ، كل حزب بما لديهم فرحون ، تنصر أحزاب السياسة أحزاب الدين ، وأحزاب الدين أحزاب السياسة على حزب التوحيد ، وتفرق الموحدون حتى حنوا على التوحيد نفسه : توحيد الإلوهية بالتوجه إلى غير الله ودعاء سواه ، وتوحيد الربوبية بشرع ما لم يأذن به الله ، وحتى سلط الله تعالى على جميع هذه الأحزاب أعداء خضدوا شوكتها ، وزلزلوا دولتها ، فعصف القروور بها ، وعلى قدر ضعفهم وضعفها صار بعض المسلمين يشعرون بحاجتهم إلى الاتحاد بسائر إخوانهم ، وكانت أول من دعاهم في هذا العصر إلى وحب التعارف والاتحاد المصلح الحكيم الشهير السيد جمال الدين الافغاني رحمه الله تعالى ورضي عنه ، وقد صار المقتنعون بوجوب ذلك كثيرون .

إن تفرق المسلمين في السياسة والدولة قد خرج أمر تلافيه من أيدي المسلمين لانهم صاروا كلهم عالة على دول أوروبا القوية ، حتى إن أقوى دولهم تعيش بمال أوروبا ، ويعمل فيها نفود أوروبا ما لا يستطيع أحد أن يمنعه ، فلا نبحت في هذا فإن له أجلاً لا بد أن يبلغه ، وإنما استفيد من حوادث الزمان في ضغط أوروبا ما نستعين به على تلافى صرر التفرق في المذهب والجنس واللغة ، فقد رأينا ميل الفرس وإحساسهم بإحوة سائر المسلمين قد قوي بعد احتلال روسية لبعض بلادهم ، وتهديد اسكلترة إياهم باحتلال المعص الآخر .

أما الفرق في المذاهب فقد صعب بقلة المذاهب وجهل المنتسبين إليها بها وقلة انتفاعهم بعصبيتها ، وتوجه كثيرين منهم إلى علوم وآداب أخرى غريبة عنها ، فلم يبق أمامنا فرق كبيرة يذكرون بلقب مذهبي إلا الامامية والزيدية من الشيعة والاباضية من فرق الخوارج والوهابية من فرق أهل السنة ، وكانوا يسمون الحنابلة ومعظم النزاع بينهم وبين الاشعرية ، وقد تلاثى لقب أشعري وماتريدي من غير الكتب ، وأما الخلاف في الفروع فألقاب المذاهب فيه

محافظة ، ولا يعرف الجماهير من المذاهب التي ينتسبون إليها إلا قليلاً من المسائل التي يخالفون فيها غيرهم ، كقنوت الشافعية في الصبح ، وسدل المالكية أيديهم في الصلاة ، وقد بقي لكل مذهب في الأصول والفروع طائفة من المنقطعين إلى تعلمها وتعليمها ، يتعصبون لها لأنها مورد معيشتهم ومصدر جاههم ، فهم الآن دعاة التفريق وأنصاره ، ولكن حوادث الزمان ستمحق هؤلاء بإظهار دواعي الالفة والوحدة ومضرات التفرق ، فيكون المؤمنون إخوة متحابين لا يمنهم من ذلك الاختلاف في بعض المسائل الدينية ، بل يكون كالحلاف في المسائل العلمية والعادية .

وأما التفرق باختلاف اللغة والجنس والوطن فله في العصر دعاة من المتفرنجين هم أشد آفة وفتنة من دعاة التفرق بالمذاهب ، لأنهم يتغلبون على المناصب وأعمال الحكومة ومصالحها ، يبيل الحكومات إلى تقليد الإفرنج في كل شيء ، حتى صار في مسلمي مصر من يفتخر بالفراعنة ، وإن كان فيهم من لعنه الله ، وكلتهم في الوثنية واستعباد البشر سواء ، ومن الفرس من يفتخر بسلفه من الجوس ، بل نرى بعض الشعوب التي لا يعرف لها سلف مدني له آثار في العلوم والفنون قبل الإسلام أشد عصبية للصف واللسان من الشعوب التي لها سلف في ذلك ، فيجب على علماء الإسلام الاعلام أن يتحدروا ويتعاونوا في جميع البلاد الإسلامية لكبح شر هؤلاء وتحقيق الوحدة الإسلامية التي جعلت المسلمين كلهم أخوة ، حتى تسنى بها لعتيق حبشي أسود أن يعتقل أميراً قرشياً فاتحاً بعمامته في مكان سلطانه وسؤدده أمام الناس ، ويقوده بها إلى المحاسبة على ما أنفق من مال الأمة ، ذلك العتيق الحبشي هو بلال رضي الله عنه ، وذلك الأمير هو سيد بني مخزوم سيف الله ورسوله خالد بن الوليد رضي الله عنه .

إن الوحدة الإسلامية الدينية الأدبية التي ينشدها المصلحون ، تتوقف على تعميم لغة الإسلام بين جميع الشعوب الإسلامية إذ لا تآلف بغير تعارف ، ولا

تعارف بغير تفاهم ، ولا يسهل التفاهم بين المسلمين إلا ببلغة دينهم المشتركة بينهم وهي العربية التي لم تعد خاصة بالعنصر العربي بالنسب ، كما أن الإسلام ليس خاصاً به - وعلى تعارف علماء المسلمين وتعاونهم بالمجموعات العلمية الادبية والجرائد على توحيد طريقة التعليم الديني والاجتماعي ، وقد أنشأوا يشعرون بهذه الحاجة لحياتهم ، وسيكون العمل قريباً إن شاء الله تعالى .

٣٥٤

القرآن في الفونوغراف^(١)

من صاحب الإمضاء في روسية أبو أديب حافظ حلمي .

أرجو يا حضرة الاستاذ أن تفيدنا عن السؤال الآتي :

قد انفتح البحث بطرفنا في جواز استعمال القرآن في صندوق الفونوغراف الذي حدث في هذا الزمان ، وهل يعد قرآناً ؟ وهل إذا كان قرآناً يجوز استعمال الصندوق للقراءة ويجوز سماعها منه .

وعندنا في هذه المسألة فريقان يختصمان: فريق يجرمونه بالكلية ويقولون انه استعمال للقراءة في محل اللهو واللاعب ، وإن الصندوق لا يستعمل للعبادة . وفريق يجوزونه والمحسوب من جملتهم . لأن أهل بلاد القزان محتاجون لاصلاح قراءة القرآن الكريم بالانغام العربية ، ولا يتيسر لكل أحد منهم أن يذهب إلى مصر أو الحجاز ، حتى يتلقى من أفواه المشايخ ، وإن قلنا يجوز استعماله كنا نتعلم ونأخذ ما في الصندوق من الانغام العربية المطربة والاصوات المدهشة وكنا كأبي سلامة الحجازي وغيره من القراء .

ولا شك أن استعماله بهذا القصد يكون عبادة. أفيدونا ولكم الأجر والثواب.

(١) التارخ ١٣ (١٩١٠) ص ٩٠٦ - ٩٠٨ .

ج - إذا كانت علة تحريم استعمال هذا الصندوق في القراءة، هي أنه استعمال له في محل اللهو، فالتحريم غير ذاتي عندهم، ولا هو تحريم لإبداع القرآن في ألواح هذه الآلة أو أسطواناتها ولا لادارتها لاجل أداؤها للتلاوة، وإنما تحريم لاجل هذا الاداء في محل اللهو واللعب الذي ينافي احترام القرآن، وإذا كان الحكم يدور مع العلة، فيمكن أن يقال بانتفاء الحرمة عند انتفاء تلك العلة. والسماع من الصندوق لاجل العظة أو ضبط القراءة أو غير ذلك من المقاصد الصحيحة. فإن قيل انه ينبغي القول باطراد الحرمة لاجل سد ذريعة إهانة القرآن يمكن أن يجاب بمنع كون هذه الاهانة، محققة أو غالبة في استعمال المسلمين لهذه الآلة في التلاوة، وعلى تقدير التسليم يقال إن ما حرم لسد الذريعة يباح للحاجة، كإباحة رؤية المرأة الأجنبية عند القائلين بتحريم رؤية وجهها لسد ذريعة الفتنة إذا احتيج الى ذلك، لاجل توكيل أو شهادة، وجواز رؤية الطبيب لأي جزء من بدنها المحرم ابدائه بالاجماع لاجل مداواة، فالصواب ان استعمال هذه الآلة في التلاوة لا يحرم إلا اذا كان فيه إخلال بالأدب الواجب في الاستعمال والسماع، والعمدة في ذلك النية والعرف، وقد يكون مستحباً اذا كان فيه عظة أو ضبط للقراءة، وربما كان واجباً كأن يتوقف عليه ضبط وحفظ ما تجب تلاوته في الصلاة كالفاتحة. وقد انتقدنا على السائل تعبيره عن الاداء الصحيح والتجويد لتلاوة القرآن بلفظ الانغام المطربة، فالتطريب الذي يكون من بعض القراء بمصر محظور لانه ينافي الخشوع. واذا كانت يعني بأبي سلامة الحجازي الشيخ سلامة حجازي المصري المشهور، فليعلم انه ليس من القراء ولكنه من المطربين. والحاصل أن الاقدام على التحريم ليس بالامر السهل لانه تشريع جديد بخلاف القول بالحل فإنه الاصل في الاشياء، والنيات في القلوب، والعرف العام ليس مما يخفى فيختلف فيه الناس، ولا أنكر أن في مصر من لا يراعي الادب الواجب في هذا الاستعمال فالخذر الخذر.

أسئلة من سومطرا^(١)

لصاحب الإمضاء في فيلبغ (سومطرا) السيد جعفر بن شيخ السقاف :

الى حضرة الاستاذ الاكبر مرشد الانام ، ومشيد دعائم الإسلام ، السيد محمد رشيد رضا . بعد التحية والاكرام بناء على واسع حلمكم ، ووافر علمكم ، أتجاسر على أن أقدم لحضرتكم بعض المسائل الدينية التي أعيانا حلها ، وقد أصبحت اليوم بطرفنا من الوقائع الحالية . مؤملاً من حميد شيمكم أن تجيبونا عنها على صفحات مناركم المنير ، ولشدة مسيس الحاجة الى الجواب نلح على سماحتكم في المبادرة به ، فالتاس لجوابكم منتظرون ولكم من الله جزيل الاجر ، ومنا جميل الشكر ، وهي هذه :

س ١ - ما قولكم لا برحتم نوراً للمهتدين ، وحساماً مصلاً على رقاب الملحدين ، في جبانة ببلادنا تدفن فيها أموات المسلمين ، وقد اشتدت في هذه الايام اليها حاجة الحكومة لجعلها رصيفاً على البحر لوقوف البواخر بسبب لياقتها لذلك وقربها من الميناء ، وقد أضحي من المتعذر هنا وجود غيرها من الاراضي التي تجدر بأن تكون رصيفاً ، وقد أعلنت الحكومة قصدها هذا وطلبت من المسلمين من غير إجبار أن ينبشوا موتاهم وينقلوهم الى مكان آخر ليتسنى لها بحث الارض المطلوبة وتسويتها ، ولا برحت تكرر الطلب مع الاعلان بعدم الإكراه ، فهل يجوز للمسلمين والحالة هذه نبش موتاهم نظراً للمصلحة العمومية أم لا ؟ فإن قلتم لا فهل يحصل الجواز لو فرضنا وجود الإكراه والإجبار من الحكومة أم لا يحصل ، تفضلوا سادتي بادروا بالجواب .

(١) النارج ١٤ (١٩١١) ص ٢٩ - ٣٠ .

س ٢ - وما قولكم لا زال مناركم شجراً في حلق الدجالين ، وشباً ترتعد منه فرائص المحتالين ، في خضاب اللحية أو حلقها هل ورد في السنة المنيفة نص يصرح بتحريم ذلك ؟ فإن قلتم لا ، فهل وقع الإجماع على التحريم وما هو الحكم فيما لم ينص الكتاب والسنة على تحريمه ولا انعقد عليه الإجماع ، وهل للقياس مدخل في هذا الباب أفيدونا مأجورين .

س ٣ - وما قولكم حفظكم الله وأبقاكم في ضمان الحياة ، هل يجوز في شرعنا الشريف الجنوح إليها ، وما الدليل على عدم الجواز لو فرضنا قولكم به فإن سبق لكم في هذا كلام في المنار أو غيره ، فالأموال من فضلكم عدم احالتها عليه والمكرر يخلو ، جزاكم الله عن هذا الأمة خيراً آمين .

٣٥٥

نبش المقابر وجعلها للمصلحة العامة^(١)

ج ١ - المشهور في كتب الفقه ان المقابر المسبلة يحرم البناء فيها سواء كان المبني قبة أم بيتاً أم مسجداً ويجب هدمه ، قال ابن حجر الهيتمي : حتى قبة إمامنا الشافعي التي بناها بعض الملوك ، وينبغي لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فيتمين الرفع للإمام . وقال انه لا يجوز زرع شيء فيها لانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن . قال الشمس الرملي : وقد أفتى جماعة من العلماء بهدم ما بني فيها ، ويظهر حملة على ما إذا عرف حاله في الوضع ، فإن جهل ترك حملاً على وضعه بحق ، كما في الكنائس التي نقر أهل الذمة عليها في بلدنا وجعلنا حائلها ، وكما في البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع ، وصرح في المجموع بحرمة البناء في المسبلة ، قال الأذرعي : ويقرب إلحاق الموات بها لأن فيه تضييقاً على

(١) المنارج ١٤ (١٩١١) ص ٣٠ - ٣٢ .

المسلمين بما لا مصلحة ولا غرض شرعي فيه بخلاف الأحياء اهـ . وتأمل تقييده
الحرمة بالتضييق بما لا مصلحة فيه ، وهل يعمل بمفهومه من انه اذا كانت هناك
مصلحة عامة ، وامتنع التضييق باستبدال تلك المقبرة بغيرها فإنه يجوز ؟

وأما نبش القبور فإن كان قبل البلى حرم إلا لضرورة ، وعدّ الفقهاء منها
الدفن بغير غسل أو في أرض مفضوبة ، أو ثياب مفضوبة ، أو لغير القبلة ، أو
وقع في القبر مال وغير ذلك ، قال الرملي في النهاية : أما بعد البلى عند من مر
(أي أهل الخبرة بتلك الارض) فلا يحرم النبش بل تحرم عمارته وتسوية ترابه
عليه إذا كان في مقبرة مسبلة لامتناع الناس من الدفن فيه لظنهم عدم البلى .

وقال الشعرائي في الميزان الكبرى : « واتفقوا على انه لا يجوز حفر قبر
الميت ليدفن عنده آخر إلا اذا مضى على الميت زمن يبلى في مثله ويصير رميماً
فيجوز حينئذ . وكان عمر بن عبد العزيز يقول : إذا مضى على الميت حول
فأزرعوا الموضع اهـ . والشافعية صرحوا بمنع زراعة المقبرة المسبلة والموقوفة
كالبناء عليها وتشريف القبور فيها ، لأن ذلك يمنع من الانتفاع .

وفي كتاب كشف القناع عن متن الاقناع من كتب الحنابلة المعتبرة ان
البناء على القبر مكروه ، وفي المسبلة أشد كراهة . وعن الإمام أحمد منعه في
وقف عام ثم قال ما نصه : (وإذا صار) الميت (رميماً جازت الزراعة ، وحرثه)
أي موضع الدفن (وغير ذلك) كالبناء عليه قاله أبو المعالي (والمراد) أي بقول أبي
المعالي تجوز الزراعة والحرث ونحوهما اذا صار رميماً (اذا لم يخالف شرط الواقف
لتعيينه الجهة) بأن عين الارض للدفن ، فلا يجوز حرثها ولا غرسها اهـ . المراد منه .
ثم ذكر جواز نبش قبور المشركين ليتخذ مكانها مسجداً ، لأن موضع مسجد النبي
ﷺ كان مقبرة لهم ، فاشترى الأرض وأمر بنبشها وجعلها مسجداً ، وكذا
إذا كان فيها مال . وعبر في المنتهى من كتبهم بقوله : « ويباح نبش قبر حربي
لمصلحة أو لمال فيه » .

هذا ما رأيت ان أورده من كلام الفقهاء والمذاهب فيه متقاربة ، ولا أذكر نصاً صريحاً عندهم في الوقعة ، وقد رأيت ما ذكره بعضهم عن المصلحة . وجمهورهم على ان المقبرة الموقوفة أو المسبلة ، ليس لأحد أن يتصرف فيها بغير الدفن حتى انهم منعوا أن يحفر الانسان فيها قبراً لنفسه أو لغيره من الأحياء ليدفن فيه عند الموت ، ومن الفقهاء من يرى انه يجوز التصرف في الوقف بالاستبدال وبما هو أقرب الى مقصد الواقف ، والتصرف في المسبلة أهون ، وروي عن الامام أحمد جواز استبدال مسجد بمسجد للمصلحة ، واحتج بأن عمر أبذل مسجد الكوفة القديم بأخر وصار الأول سوقاً ، وجوز أن يباع ويبنى بثنه غيره للمصلحة ولو في مكان أو بلد آخر .

أما الكتاب فلا ذكر فيه لهذه المسألة والسنة كذلك ، إلا أنه ورد فيها بما يتعلق بالمسألة حديث بناء مسجد النبي ﷺ في مكان كان مقبرة ، وتقدمت الاشارة الى ذلك في كلام الفقهاء ، وحديث جابر عند البخاري والنسائي قال: دفن مع أبي رجل فلم تطب نفسي حتى أخرجته فجملته في قبر على حدة . قال بعض العلماء وفيه دليل على انه يجوز نبش الميت لأمر يتعلق بالحلي . أي على رأي من يعد فعل الصحابي حجة وهو خلاف ما عليه الجمهور ، ولو كان لهم عناية بالاحتجاج لهذه المسألة لقالوا إن هذا العمل مما لا يخفى ، وقد أقره الصحابة عليه ، فكان إجماعاً ولم قالوا مثل ذلك .

والذي أراه إن هذه المسألة كسائر المسائل التي لا نص فيها عن الشارع ترد إلى أولي الأمر من المسلمين وهم رؤوس الناس وأصحاب العلم والمكانة فيهم فيتشاورون فيها ويقررون ما يرون فيه المصلحة للمسلمين ، فإذا رأوا المصلحة في استبدال مقبرة أخرى بها استبدلوا ، ولهم أن ينقلوا حينئذ رمم الموتى ويدفنها في المقبرة الجديدة وإلا فلا ، وأما إذا أكرهتهم الحكومة على ذلك فالأمر ظاهر انهم يكونون معذورين .

خضاب اللحية وحلقها^(١)

ج ٢ - أما خضاب اللحية وكذا غيرها فهو مستحب ، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة الأمر به كحديث أبي هريرة في الصحيحين : « إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم » . وهناك أحاديث أخرى وفيها تصريح بالخضاب بالحمرة والصفرة والحناء والكتم ، وهو بالتحريك نبات بالبادية خضابه أصفر ، وإذا مزج بالحناء جاء لون الشعر بين السواد والحمرة ، وخضب النبي ﷺ كما صححه النووي الحسن والحسين وكثير من كبراء الصحابة ، وكره بعض العلماء الخضاب لما ورد من وصف الشيب بالنور ، وقال بعضهم : يتبع عادة بلده لأن هذه المسألة من العادات لا من العبادات ، ولكن آداب السلف أعلى فينبغي إثارها .

قال علي القاري في شرح الثمائل: ثم إن القائلين باستحباب الخضاب اختلفوا في أنه هل يجوز الخضب بالسواد والأفضل الخضاب بالحمرة والصفرة ، فذهب أكثر العلماء إلى كراهة الخضاب بالسواد ، وجنح النووي إلى أنها كراهة تحريم وأن من العلماء من رخص فيه للجهاد ولم يرخص في غيره ، واستحبوا الخضاب بالحمرة أو الصفرة لحديث جابر قال: أتى بأبي قحافة إلى رسول الله ﷺ يوم فتح مكة ، ورأسه ولحيته كالثغامة بياضاً ، فقال رسول الله ﷺ : غيروا هذا واجتنبوا السواد ، أخرجه مسلم . ثم قال : والثغامة بضم المثناة وتخفيف المعجمة نبات شديد البياض زهره وثمره . وحديث أبي ذر رفعه : « إن أحسن ما غيرتم به الشيب الحناء والكتم » . أخرجه الأربعة وأحمد وابن حبان وصححه الترمذي ، وتقدم ان الصبغ بهما يخرج بين السواد والحمرة ، اهـ .

(١) التاراج ١٤ (١٩١١) ص ٣٢ - ٣٤ .

أقول حديث مسلم في أبي قحافة رواه أحمد من حديث أنس بلفظ : « ولا تقربوه السواد » . وزاد في الفردوس : يعني أبا قحافة . فالنهي في الحديث خاص به ، والسواد للشيخ الهرم يستقبح . وفي الباب حديث ابن عمر عند الطبراني والحاكم : «الصفرة خضاب المؤمن والحمرة خضاب المسلم والسواد خضاب الكافر» والحديث منكر كما قال الحافظ الذهبي ، وقال الهيثمي : فيه من لم أعرفه . وحديث ابن عباس عند أبي داود والنسائي : سيكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام لا يحدون رائحة الجنة . زعم العراقي أن إسناده جيد ، ولكن قال ملا علي القاري في إسناده مقال ، ولو كان مما يحتج به لجزموا بالتحريم ، وحديث أبي الدرداء : « من خضب بالسواد سود الله وجهه يوم القيامة » . قال علي القاري : إسناده لين ، اهـ . والصواب ان ضعفه أشد من ذلك ، ولا يصح في هذه الخنيقة السمحة مثل هذا الوعيد فيما لا ضرر فيه في دين ولا نفس ولا عرض ولا عقل ولا مال ، وهي الكليات الخمس للمحرمات في الإسلام . علي أن هذه الأحاديث الضعيفة معارضة بمثلها وبما هو أقوى ، كحديث الأمر المطلق بالصبغ في الصحيح ، وحديث صهيب عند ابن ماجه : « إن أحسن ما اختضبت به لهذا السواد أرغب لنسائكم فيكم وأهيب لكم في صدور عدوكم » . ولأجل التعليل الثاني قال بعض العلماء : إن كراهة الخضاب بالسواد تنتفي بنية الجهاد أي لمن هو من أهله ، وحملوا على ذلك ما روي عن بعض السلف من الاختضاب به ومنهم ابن عمر وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ، وما ورد من تعليل كراهة السواد بكونه كان من عادة الكفار يفيد زوال الكراهة بانتفاء اختصاصهم بذلك ، وتوجه الكراهة الشديدة بل التحريم إذا كان في الخضاب غش محرم .

وأما حلق اللحية فهو مكروه ، فإن من آداب السنة قص الشارب وإعفاء اللحية ، وفي ذلك عدة أحاديث في الصحيحين والسنن ، وقد علل ذلك فيها بمخالفة المشركين والمجوس واليهود والنصارى ، وذلك ان الأمم تتمايز بأدائها

وعاداتها وأزيائها ، وإنما يتشبه الضعيف بالقوي ، والواطيء بالعلي ، وقد يفضي إسراف الضعيف في التقليد والتشبه إلى ضياع استقلاله ، وتمكين من يتشبه بهم ويقدم من التصرف بجميع أمره ، فلا يقول قائل إن هذا من أمور العادات لا من أمور الدين ، وقد فقه حكته وفائدته للمتبعين ، وأشهر الأحاديث في ذلك حديث ابن عمر عرّفوا : خالفوا المشركين ، أحفوا الشوارب ، وأوفروا اللحى ، رواه الشيخان . وإذا زال الاختصاص زال معنى التايز وقد صار بعض المسلمين يعفي لحيته تشبهاً بالفرنج . وأما سؤال السائل في هذا المقام عن العمل بما لم يرد فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع ، فقد أشرنا إلى جوابه بالإجمال في الجواب الأول ويره مفصلاً في تفسير هذا الجزء من المنار وما قبله .

٣٥٧

ضمان الحياة^(١)

ج ٣ - لم يذكر السائل كيفية هذا الضمان ولا عقده ، والمشهور أن هذا من العقود التي تشبه الميسر (القمار) في كون الذي يعطي المال لشركة الضمان ، لا يعطيها إياه في مقابلة عمل تعمله له أو منفعة تسديها إليه ، وإنما يرجو بذلك أن تأخذ ورثته منها أكثر مما أعطى إن هو مات قبل المدة المعينة . وجمهور الفقهاء يصرحون بأن مثل هذا العقد باطل ومحرم لما فيه من إضاعة المال الواجب حفظه وعدم بذله إلا فيما فيه منفعة دينية أو دنيوية معلومة أو مظنونة . وليست كل العقود التي يحكم الفقهاء بطلانها محرمة ديناً ، فإنهم قد يشترطون شروطاً اجتهادية لا يحكم قاضيهم ولا ينفذ أميرهم الحكم إلا إذا تحققت في العقد ، وإن لم يكن في ترك الشرط منها مخالفة لأمر الله ورسوله . وقد صرح بعض الفقهاء بمحل جميع العقود والشروط التي يتعاقد الناس عليها ويشترطونها ، إذا لم تكن مخالفة

(١) المنار ج ١٤ : (١٩١١) ص ٣٤ .

للكتاب والسنة الصحيحة وهذا هو الصواب ، وقد ذكرناه في المنار غير مرة .
وربما تفصل القول فيه في وقت آخر تفصيلا .

٣٥٨

الذكر بالأسماء المفردة^(١)

من صاحب الإضاء بطوخ القراموص أحمد محمد الالفي ، خادم العلم الشريف :
حضرة الفاضل صاحب المنار المنير الأفخم ،

اطلعت على ما جاء في جوابكم على سؤال في الطريقة الشاذلية الدرقاوية
المنشور في ج ٣ م ١٣ ص ١٩٤ من المنار^(٢) - من ان الذكر بالأسماء المفردة لم
يرد في الشرع الأمر به ولا العمل ... الخ .

وحيث ان هذا المذهب وان سبقكم إلى القول به العز بن عبد السلام وابن
تيمية الحنبلي وغيرهما ممن حذا حذوهما - مخالف للسنة وإجماع الصوفية وجهور
الفقهاء والمحدثين . رأيت أن أرسل إليكم بهذه المجالة لتنثروها في المنار ،
فإن الحقيقة بنت البحث وإليكم البيان :

١ - في الجوهر الخاص للعلامة الغمري أن الذكر ما أتى قط مقيداً بشيء
فليس في الكتاب ولا السنة ، أذكروا الله بكذا بل أذكروا الله مطلقاً من غير
تقييد بأمر زائد على هذا اللفظ .

وفيه أيضاً - هل قول الذاكر الله الله يحتاج إلى تأويل خير أم لا - الجواب :
أما من حيث الأكل فيحتاج إلى خبر ليم المعنى لا من حيث أنه يسمى ذكراً

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٩٩ - ١٠٣ .

(٢) المنار ج ١٣ (١٩١٠) ص ١٩٤ . أنظر أعلاه فتوى رقم ٣٢٥ .

فإنه يسمى ذكراً بدون ذلك ، لأن صيغ الذكر وضعت للتعبد بها ولو من غير تأويل خبر .

ونقل العلامة العسقلاني في شرحه على البخاري في الكلام على حديث إنما الأعمال بالنيات ، أن النية إنما تشترط في العبادة التي لا تتميز بنفسها ، وأما ما يتميز بنفسه فإنه ينصرف بصورته إلى ما وضع له كالأذكار والأدعية والتلاوة ، لأنها لا تتردد بين العبادة والعبادة .

٢ - مما يدل على الذكر بالاسم المفرد من السنة ما ورد في الحديث الشريف عن ثابت عن أنس ، قال رسول الله ﷺ : لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله . وعن علي كرم الله وجهه من حديث طويل قال رسول الله ﷺ : يا علي لا تقوم الساعة وعلى وجه الأرض من يقول الله الله . وفي رواية حميد (؟) عن أنس : لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله ، وفي الأنوار السنية انه عليه الصلاة والسلام قال : إذا قال العبد الله خلق الله من قوله ملكاً مقرباً لا يزال يصعد حتى يقبض في علم الله وهو يقول الله الله إلى آخر الحديث .

٣ - في ذيل الرسالة القشيرية: كان رجل يكثر أن يقول الله الله ، فوقع يوماً على رأسه جذع فانشج رأسه فقطر الدم فاكتتب على الأرض الله الله . وذكر ابن العربي أن هذا الذكر ذكر الخاصة من عباده الذين عمر الله بأنفاسهم العالم .

وقال الياقيني : ذكر الاقطاب الله الله الله بسكون الهاء وتحقيق الهمزة كما في شمس الآفاق . وكان العارف بالله تعالى سيدي أبو الحسن الشاذلي قدس الله روحه ، يقدمه في التلقين على لا إله إلا الله . وقال في رسالة القصد يقول: المرید الله الله ، وكما تلقنا لقنا وعمل بها واختارها هو وجمع من الصوفية لا يحصون . واختار الغزالي في كتاب الميزان الاكثار من ذكر الله ، وذكر أنه تلقن عن بعض مشايخه الله الله . وقال إنها متضمنة لمعنى الشهادتين . وفصل أخو الإمام الغزالي فقال للمبتدئ : لا إله إلا الله ، قال: وهو ذكر ينفي الحظوظ ويبقي

الحقوق ويسرع زهاب الأغيار بالأنوار وللمنتهي هو هو. وصنف في ذلك كتابه. وذكر العلامة العدوي على كفاية الطالب عند قول الرسالة : وليقل الذابح عند الذبح بسم الله والله أكبر لا يشترط بسم الله إلى أن قال : لو قال الله مقتصراً على لفظ الجلالة أجزأ ، ولو لم يلاحظ له خبراً لأن الواجب ذكر الله ، وفي بعض حواشي الحرشي لو لم يلاحظ له خبراً لكفى ، وأما بالصفة كالحالقي والرازق فإنه لا يكفي ، اهـ.

هذا ما حضرني الآن على مشروعية الذكر بالاسم المفرد والعمل به ، ولو أردت أن أورد الشواهد من السنة وأقوال الأئمة على اختلاف درجاتهم ومنازعهم ، لطال بنا المقام وفي هذا القدر كفاية .

وعليه ترون أن القول بخلاف ذلك مردود بما ذكر والله ولي التوفيق .

ج - استدل السائل على مشروعية الذكر بالأسماء المفردة بقول الغمري ان الذكر ما أتى قط في الكتاب ولا في السنة مقيداً بشيء ، وبقوله انه لا يحتاج في صحة كونه ذكراً إلى تقدير خبر ، وقول الحافظ ابن حجر فيما تشترط فيه النية ، ثم ببعض الأحاديث ثم بأقوال وحكايات عن بعض المتصوفة .

فأما كلمات المتصوفة وحكاياتهم فليست بحجة عند أحد من علماء المسلمين ، حتى نحتاج إلى إثباتها والبحث في دلالتها ، ومن السهو أن يعبر السائل الفاضل عن ذلك بإجماع الصوفية ، إذ لا يمكنه إثبات هذا الإجماع وهو ليس بحجة لو ثبت ، ومثل ذلك قوله جمهور الفقهاء والمحدثين ، وإنما الفقهاء الذين يمتد بكلامهم فهم المجتهدون ، ولم يذكر كلام أحد منهم ولا من المحدثين في محل النزاع .

وأما قول الغمري فهو لا حجة فيه من حيث هو قوله ولا صحة له في نفسه ، بل هو باطل ، فقد جاء الذكر في كل من الكتاب والسنة مطلقاً ومقيداً بذكر آلاء الله ونعمته ، كقوله تعالى في سورتي المائدة والاحزاب : « يا أيها الذين

آمنوا أذكروا نعمة الله عليكم»^(١) وقوله في سورة الملائكة: «يا أيها الناس أذكروا نعمة الله عليكم هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض، لا إله إلا هو فإني توفكون»^(٢) وقوله في سورة الأعراف: «فاذكروا آلاء الله»^(٣) وكل ما ورد في الكتاب والسنة من أنواع الأذكار، كالتهليل والتسبيح والتحميد فهو من الذكر المقيد. والأمر بذكر الله مطلقاً من غير ذكر الاسم، ينصرف غالباً إلى الذكر النفسي كذكر الآلاء والنعم، أي تذكرها والتفكير فيها وحيث يذكر لفظ «الاسم» يراد ذكر اللسان كقوله تعالى في سورة الأنعام: «فكلوا مما ذكر اسم الله عليه»^(٤) وقد حققنا هذا المبحث فيما زدناه أخيراً في تفسير الفاتحة عند شروعنا بطبعها في الجزء الأول من التفسير. وأما ما نقله عن الحافظ في مبحث النية فليس مما نحن فيه.

بقي ما ذكره من الأحاديث وهي هي موضع البحث دون سواها، لأن المسألة صارت من المسائل المختلف فيها بين المسلمين، فمثل العز بن عبد السلام من أكبر علماء الشافعية وكان يلقب بسلطان العلماء، وابن تيمية من أكبر علماء الحنابلة يقولان بعدم مشروعية الذكر بالأسماء المفردة، وناهيك بسعة علمها بالكتاب والسنة. وقد شهد العلماء لكل منها بالاجتهاد المطلق، ويقول غير واحد كالذين ذكر السائل أسماءهم، إنه مشروع فيجب أن يرد هذا الخلاف إلى الكتاب والسنة، لا أن يقال إن كلام عز الدين مردود بكلام الغمري مثلاً.

السنة النبوية هي البيان الأجلى لكتاب الله تعالى، ولم نر في كتب الناقلين لها من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم المعتبرة، أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا يذكرون الله تعالى بالأسماء المفردة، كما يفعل أهل الطريق الله الله الله أو هو هو هو (إن صح أن هذا اسم) أو حق حق حق، فهل يعقل أن يترك النبي ﷺ هذه العبادة إذا فهم أنها مرادة لله تعالى من إطلاق الذكر في بعض

- (١) سورة المائدة رقم ٥ الآية ١١: وسورة الأحزاب رقم ٣٣ الآية ٩.
- (٢) سورة فاطر رقم ٣٥ الآية ٣. وردت في النسخة منها سورة الملائكة.
- (٣) سورة الأعراف رقم ٧ الآية ٧٤.
- (٤) سورة الأنعام رقم ٦ الآية ١١٨.

الآيات ، وأن يتركها أصحابه رضي الله عنهم ، إذا فهموا ذلك أو رأوا النبي ﷺ فعله ؟ أم يصح أن تكون هذه عبادة قد مضت بها سنتهم ولم ينقلها أحد من الرواة؟؟ ثم إننا روينا من أحاديث الأذكار الكثير الطيب ، كالتوحيد والتسبيح والتحميد والتكبير والاستغفار ، ولم نرو فيها أمراً يقول الله الله أو حيّ حيّ باللفظ المفرد .

أما حديث « إذا قال العبد الله » الخ . الذي نقله عن كتاب الأنوار فهو لا يصح ولا يحتاج به بل هو موضوع ، وأما حديث « لا تقوم الساعة » الخ . فقد روينا عن مسلم في صحيحه من حديث أنس ، وكذا عن أحمد في مسنده ، والحاكم وابن حبان وغيرهم . وكان ينبغي للسائل عزوه إلى صحيح مسلم ، وعبد ابن حميد من شيوخ مسلم ، وقد رواه من طريق حماد عن ثابت عن أنس بلفظ : « لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله » . ومن طريق معمر عن ثابت عنه بلفظ : « لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله » ورواه عبد بن حميد وابن حبان عنه بلفظ : « على أحد يقول لا إله إلا الله » . وكذا ابن جرير والخطيب وزادا « ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر » . والظاهر أن المراد من الرواية الأولى ما هو بمعنى الثانية : أي لا أحد يذكر الله وحده في إسناد الأمور إليه ، بل يكون الناس كلهم ملحدين أو مشركين ، وهذا ما صح في الأحاديث عند البخاري ومسلم وغيرهما ، والرواية وردت برفع لفظ الجلالة لا بسكونه ، واللفظ في العربية لا يكون مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً إلا في الكلام المركب ، وقد ذكر علماء البلاغة نكت حذف المسند والمسند إليه من الكلام والعمدة فيها كلها القرينة الميينة للمراد ، وقد وقع الحذف في القرآن كثيراً كقوله تعالى : « ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » (١) أي خلقهن الله ، وقوله : « قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس ، تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيراً ، وعلمتم ما لم تعلموا أنتم

(١) سورة لقمان رقم ٣١ : الآية ٢٥ : وسورة الزمر رقم ٣٩ الآية ٣٨ .

ولا آباؤكم، قل الله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون» (١) أي قل الله أنزله أي كتاب موسى ان لم يقوله ، ولو علمنا ما كان يحتف بالحديث من قرائن الاقوال والاحوال ، لجزمنا بالمخدوف كما نجزم به في الآيتين ، ولكننا نقدره ولم نطلع على تلك القرائن بما يتفق مع رواية « على أحد يقول لا إله إلا الله » وروايات غلبة الشرك والكفر على الناس الذين تقوم عليهم الساعة ، فنقول المعنى لا تقوم الساعة على أحد ، يقول الله فمل كذا الله قدر كذا . ولا يظهر إرادة النطق بلفظ الجلالة مفرداً ، فإن المشركين والملاحدة يذكرون الاسم الشريف بمناسبات كثيرة .

أسئلة من الهند (٢)

من صاحب الإمضاء عبد الصمد الوهبي :

١ - سيدي رأيت في حاشية كتاب العلو لابن قدامة ، المطبوع في مطبعة المنار الأغر على القصة المروية عن عبد الله بن رواحة مع امرأته رضي الله عنها ، حيث رأتها مع جارية له قد نال منها فلامته فجحدها ، فقالت له : إن كنت صادقاً فاقرأ القرآن ، فإن الجنب لا يقرأ القرآن . فقال : شهدت . الأبيات ، فقالت : آمنت بالله وكذبت بصري ، وكانت لا تحفظ القرآن . كلاماً ما نصه : لا شك عندي في ان الرواية في هذه المسألة موضوعة الخ . مع ان الحافظ ابن عبد البر قال في الاستيعاب (كما ذكر ذلك ابن القيم في الجيوش الإسلامية وأقره) رويناهما (يعني القصة) من وجوه صحاح ، فالمسؤول ايضاح الصواب .

٢ - قوله ﷺ كل قرض جر نفعاً فهو ربا . ما هو تفصيل هذا النفع؟ ويفعل الغواصون عندنا أمراً هو ان صاحب السفينة يقرض الذين يفوصون معه في

(١) سورة الانعام رقم ٦ الآية ٩١ .

(٢) المنارج ١٤ (١٩١١) ص ١٠٣ - ١٠٤ .

سفينته، بشرط أن لا يغوصوا مع غيره. وأمرين آخرين (وهما وان لم يكونا من باب القرض، لكن نحتاج إلى بيان الحكم فيها). الأول - أن يبيع صاحب السفينة من أحد رفقاته سلعة بثمن إلى أجل على أن يغوص معه في سفينته. والثاني - هو أن يبيع رجل من آخر صاحب سفينة سلعة بثمن إلى أجل على أن يأتي إليه بلؤلؤ ليشتريه، فإذا جاء إليه به (بعد الغوص) فهو بالخيار أن تراضيا على ثمن حينئذ باعه منه، وإن لم يراضيا باعه صاحبه حيث شاء، وأدى ذلك الطلب الذي عليه إلى المذكور. فهل هذه الصورة من صور الرهن وهل يحرم شيء في ذلك؟

ما هي ضربة الغنائص المحرمة شرعاً هل هي كل غوصة. ويفعل الغواصون عندنا أمراً، هو ان صاحب السفينة يستأجر من يغوص له مدة معلومة (لا مرات معلومة) بإجرة معلومة فهل ذلك جائز أم لا؟ وما العلة في تحريم ضربة الغنائص، هل هي جهالة اللؤلؤ الذي في الصدف أم ما هي؟ أرجوكم الجواب بما يبين به الصواب وبيان الدليل بما يشفي العليل انا بكم الله. داعيكم حرر هذه السطور بطريق الاستعجال، فأرجوكم السماح وغض الطرف، وعلى كل حال فلسيدي اصلاح ما وقع من خطأ ان كان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

٣٥٩

قصة عبدالله بن رواحة مع امرأته^(١)

ج ١ - إن العبارة التي قلتها ظاهرة في انها إبداء رأي مني لا نقل عن المحدثين، وقد بنيت هذا النقل على أصول الدراية، لا على نقد أسانيد تلك الرواية، فإنني لم أطلع على إسناد ابن عبد البر لهذه القصة، وقد رأيت ما نقله ابن القيم

(١) التارخ ١٤ (١٩١١) ص ١٠٤ - ١٠٦.

عن الاستيعاب في الاستيعاب نفسه ، ولم يغير رأبي في القصة ، وإنني أعلم انه ليس كل ما صحح بعض المحدثين سنده يكون صحيحاً في نفسه أو متفقاً على تعديل رجاله ، فكأين من رواية صحح بعضهم سندها ، وقال بعضهم بوضعها لعلة في متنها أو في سندها ، والجرح مقدم على التعديل بشرطه . وقد ذكروا من علامات الوضع ما ردوا به بعض الروايات الصحيحة الاسناد ، كرواية مسلم في صلاة الكسوف بثلاث ركوعات وثلاث سجودات وروايته في حديث « خلق الله التربة يوم السبت » . لأن الأولى مخالفة للروايات الصحيحة التي جرى عليها العمل . والثانية مخالفة للقرآن .

من العبارة في هذا الباب حديث علي كرم الله وجهه في كون النبي ﷺ ما كان يقرأ القرآن جنباً . صححه الترمذي وابن حبان وابن السكن والبغوي وغيرهم . وقال الشافعي : أهل الحديث لا يثبتونه . وقال الخطابي : كان أحد يوهن هذا الحديث ، وقال النووي : خالف الترمذي الاكثر فضعفوا هذا الحديث ، وعلته من عبدالله بن سلمة راويه ، حكى البخاري عن عمرو بن مرة الراوي له عنه ، أنه قال : كان عبدالله بن سلمة يحدثنا فنعرف وننكر ، وقال البيهقي في قول الشافعي الذي ذكرناه آنفاً : إنما قال ذلك لأن عبدالله بن سلمة راويه كان قد تغير ، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر ، قاله شعبة .

ومما يدل على ان تصحيح ابن عبد البر لتلك القصة لم يعتمد به جماهير العلماء عدم ذكرهم إياه في بحث تحريم القراءة على الجنب ، حتى صرح بعض المحدثين والفقهاء بأن أقوى ما روي في هذا الباب ، حديث علي الذي أشرنا إليه آنفاً . والقصة تدل على ان هذا كان معروفاً مستفيضاً بين الصحابة يعرفه النساء والرجال ، وما كان كذلك تكثر الروايات الصحيحة فيه . والمعروف الذي تداولوه ومجثوا فيه حديث علي ، وقد علمت ما فيه ، وحديث ابن عمر مرفوعاً « لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن » رواه أبو داود والترمذي وابن

ماجه وهو ضعيف ، وفي المعنى حديث جابر مرفوعاً : « لا يقرأ الحائض ولا النفساء من القرآن شيئاً » رواه الدارقطني وهو واه أو موضوع . وأقوى ما في الباب من الآثار ما صح عن عمر بن الخطاب انه كان يكره ان يقرأ القرآن وهو جنب .

لم يذكر الحافظ ابن حجر قصة عبدالله بن رواحة في ترجمته من كتابه الاصابة ، وهي في كنز العمال تختلف عما في الاستيعاب ، فقد عزاها إلى ابن عساكر من رواية عكرمة مولى ابن عباس ، وفيه ان امرأة عبدالله لما رأته مع الجارية رجعت وأخذت الشفرة فلقبها ، فقالت : لو وجدت حيث كنت لوجأتك بها (أي بالشفرة) ، فأنكر انه كان مع الجارية وقال : إن رسول الله ﷺ نهى ان يقرأ أحدنا القرآن وهو جنب . فقالت : اقرأه فقال :

أنا رسول الله يتلو كتابه كإلاح مشهور من الصبح ساطع
أتى بالهدى بعد العمى فقلوبنا به موقنات أن ما قال واقع
بيت يحافي جنبه عن فراشه إذا اشتغلت بالكافرين المضاجع

قالت : آمنت بالله وكذبت بصري . قال (عبدالله بن رواحة) : فغدوت على النبي ﷺ فأخبرته ، فضحك حتى بدت نواجذه . وكان السيوطي رجح هذه الرواية على اعترافه بضعفها على رواية ابن عبد البر فاقصر عليها . ويعلم السائل ان ابن قدامة أورد رواية أخرى في المسألة ، وفيها انه لما أنكر على امرأته قالت له اقرأ القرآن فانشد :

شهدت بإذن الله أن محمداً رسول الذي فوق السموات من عل
وان أبا يحيى ويحيى كلاهما له عمل من ربه متقبل

وقد روى هذه الرواية من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أسامة عن نافع وسنده إليه ضعيف ، فقد طعنوا في عبد العزيز الكنانى وشيخه عبد الرحمن بن

عثمان ، وقالوا في شيخه عمه محمد بن القاسم انه قد اتهم في إكثاره عن أبي بكر أحمد بن علي . فهذه ثلاث روايات في الشعر الذي قيل إن عبدالله بن رواحة أنشده ، الثالثة منها ما أورده ابن عبد البر وهي :

شهدت بأن وعد الله حق وان النار مشوى الكافرينا
وان العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمينا

ولم يستدل الفقهاء بشيء منها على تحريم التلاوة على الجنب على أنها أصرح شيء فيه ، وما ذلك إلا لعدم اعتمادها لضعفها أو وضعها .

أما وجه حكي بوضعها فهو ما فيها من نسبة تعمد الكذب من صحابي من الانصار الأولين الصادقين الصالحين ، وتسميته الشعر قرآناً أي نسبته إلى الله عز وجل القائل فيه « وما هو بقول شاعر » وإقرار النبي ﷺ له على ذلك بالضحك الدال على الاستحسان كما صرح به في بعض الروايات ، وقد صرح العلماء بأن من نسب إلى القرآن ما ليس منه كان مرتدأ .

٣٦٠

حديث كل قرض جر نفعاً^(١)

ج ٢ - «حديث كل قرض جر نفعاً فهو ربا» ضعيف ، بل قال الفيروزبادي إنه موضوع . ولإعبرة بأخذ كثير من الفقهاء به كما قال المحدثون وهم أهل هذا الشأن . وقد بيننا ذلك في ص ٣٦٢ وما بعدها من مجلد المنار العاشر^(٢) في سياق الفتوى في أمانات المصارف (البنوك) ، والنفع عندهم عام يشمل العين والمنفعة ولا

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ١٠٦ .

(٢) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ٣٦٢ . أنظر أعلاه الفتوى رقم ٢٣٠ .

يحرم إلا اذا اشترط في العقد ، وقد بيننا هناك في المنار جواز أن يؤدي المدين أفضل ما أخذ .

٣٦١

القرض بالشرط الفاسد^(١)

ج - من أقرض الغواصين بشرط أن لا يفوصوا مع غيره ، كان هذا الشرط فاسداً ، فإنهم إذا لم يفوصوا معه لا يلزمهم إلا وفاء الدين ، بل الظاهر ان هذا وعد لا شرط ، والوعد يجب الوفاء به ديانة لا قضاء عند جماهير الفقهاء ، أي أن الحاكم لا يجبر الواعد أن يفي بوعدته ، ولا يحكم للموعد بأن الموعد به حق له .

٣٦٢

البيع بشرط عمل أجنبي عن العقد^(٢)

ج - إذا باع صاحب السفينة للغواص سلعة بثمن مؤجل بشرط أن يفوص معه ، فجماهير الفقهاء لا يعتدون بهذا الشرط . والقول فيه كالقول في مثله في المسألة السابقة أي ان قبول المشتري له عبارة عن وعد منه ، وهو لا يجب عليه للبائع غير الثمن المسمى ، غاص مع غيره أم لا ، نعم إنه يجب عليه الوفاء بالوعد ولا سيما لمن تمتع بما له بهذا القصد .

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ١٠٦ .

(٢) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ١٠٦ - ١٠٧ .

ومثل هذه المسألة ما بعدها وهو أن يبيعه سلعة بثمن إلى أجل على أن يأتيه بلؤلؤ ليشتريه منه بالتراضي ، فإن لم يتراضيا باع لؤلؤه حيث شاء وأدى الثمن ، وليس هذا من الرهن في شيء ، فللمشتري أن يتصرف في السلعة ويستهلكها ، وليس عليه غير ثمنها إلا الوفاء بوعده ديانة .

٣٦٣

ضربة الغائص^(١)

ج - ضربة الغائص التي ورد النهي عنها هي أن يقول الغائص للتاجر مثلاً: أغوص لك في البحر غوصة ، فما أخرجته فهو لك بكذا . قالوا: وقد نهى عنه لما فيه من الضرر، ولأنه من بيع الجهول ، وهو يشبه القمار وهو غير جائز. ومثله ضربة القانص أي الصائد يرمي شبكته في البحر مرة بكذا درهماً ، والحديث في النهي عن ضربة الغائص ضعيف ، رواه أحمد وابن ماجه والبخاري والدارقطني عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال : « نهى النبي ﷺ عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع ، وعن بيع ما في ضروعها إلا بكيل ، وعن شراء العبد وهو آبق ، وعن شراء المغانم حتى تقسم ، وعن شراء الصدقات حتى تقبض ، وعن ضربة الغائص ، وشهر بن حوشب مختلف فيه ، حسن البخاري حديثه ، وقال ابن عدي: شهر ممن لا يحتج به ولا يتدين بحديثه . وقد صرح الحافظ ابن حجر بضعف سند الحديث ، ولكنهم قووا متنه بالأحاديث الصحيحة في النهي عن بيع الضرر .

(١) التارخ ١٤ (١٩١١) ص ١٠٧ .

استئجار الغواصين^(١)

ج - استئجار الغواص للغوص مدة معلومة أو مرات معدودة جائز ، لأن كلا منها استئجار لعمل معين بأجرة معلومة ، والفرق بين ضربة الغائص والاستئجار للغوص ، ان الغواص في الحالة الأولى يبيع شيئاً مجهولاً لا يملكه ، وفي الحالة الثانية يعمل عملاً بإجرة ، وليست الإجارة للغوص عدة مرات جائزة لأجل تعدد المرات ، ولا ضربة الغائص ممنوعة لأنها مرة واحدة ، بل لما ذكرنا من الفرق ، فالضربة والضربات سواء في ذلك البيع وفي هذه الإجارة ، والأجير يستحق الإجرة بمجرد العقد كما صرح به الحنابلة ويجوز تأخيره بالتراضي . ولأصحاب الأموال وأصحاب السفن الذين يقرضون الغواصين بتلك الشروط التي لا علاقة لها بالقرض ولا تقيم المحاكم لها وزناً أن يستأجروهم للغوص قبل وقته ويعطوهم الإجرة كلها أو بعضها عند العقد أو بعده وقبل زمن الغوص بحسب الحاجة ، فهذه أمثل الطرق ان كانوا يخافون غدرهم وعدم وفائهم . وأما الذين يقرضون المال لأجل أن يشتروا اللؤلؤ في موسم ، فخير لهم أن يطبقوا معاملتهم على قواعد السلم إن أمكن .

هذا ما ظهر لنا في أجوبة هذه المسائل بناء على قواعد الفقه المشهورة المبينة على المعاملات القضائية ، وأشرنا إلى ان المتدينين يتعاملون فيما بينهم بالصدق والوفاء بالوعد ، فهم لا يختلفون إذا كان ما تعاقدوا أو تعاهدوا عليه صريحاً مرضياً بينهم ، وقد ثبت في الكتاب والسنة وجوب الوفاء بالعقود التي يتعاقد الناس عليها برضاهم ، وعمل المسلمين بشروطهم إلا شرطاً أحلّ حراماً أو حرّم حلالاً ، والمحرم في العقود هو الغش والخداع والغرر وكل حيلة يأكل بها الانسان

(١) المنارج ١٤ (١٩١١) ص ١٠٧ - ١٠٨ .

مال الآخر بالباطل . وقد شدد بعض الفقهاء كالحنفية في العقود والشروط ،
ووسع فيها بعض الحنابلة وفقهاء الحديث . والذي حققه ابن تيمية بالدلائل القوية
هو ان كل عقد وكل شرط لا يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فهو
جائز والوفاء به واجب ، سواء اقتضاه العقد أم لا . وهذا ما نراه . ولا نحب أن
نطيل في المنار في مسائل المعاملات الفقهية ، لأن غرضنا مما نشره من الأحكام
العملية في باب الفتاوى وغيره ، هو بيان عدل شريعتنا وموافقها لمصالح الناس
في كل زمان ومكان للرد على الطاعنين فيها وتمكين عقائد الجاهلين من أهلها ،
وبيان المسائل الدينية المحضة وحكمها للعلماء المذكورة آنفاً .

أسئلة من المحلة الكبرى^(١)

من صاحب الإمضاء عبد الظاهر محمد ، مدرس بمدارس الجمعية الخيرية
الإسلامية :

حضرة العالم العلامة المفضل السيد رشيد رضا ،

السلام عليكم ورحمة الله وبعد ، فأرجو من فضيلتكم الإجابة عما يأتي ولكم
منا الشكر ومن الله أعظم الأجر .

س ١ - ما حقيقة الماسونية ، ولم أنصارها يخفونها عن الناس ومعلوم ان
الحق لا يخفى . فإن كان لم تمت أفراد متباينة عقائدهم الدينية والجنسية
والوطنية ، فهذا عن المستحيل طبعاً كما لا يخفى ويدل على ذلك قوله تعالى :
« ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم »^(٢) . وإن كان الغرض

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) سورة البقرة رقم ٢ الآية ١٢٠ .

(التساوي) كما يزعمون بين أفراد البشر في جميع أرجاء المعمورة ، فهو أشد استحالة من الأول .

إذ إن الدين هو الذي يؤلف بين الأفراد فقط ، فإن كان ديناً فلن يتحمل القلب دينين: الماسونية والنصرانية ، وهي والإسلام مثلاً ، أو هي مع اليهودية الخ . فيتمين أن يكون الداخل فيها مجرداً من غيرها ، وعلى ذلك فكل دين غير الإسلام باطل ، قال تعالى: «ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه»^(١) الخ . وإن كانت جارية على أحكام الإسلام فلا معنى إذاً للتفريع والتسمية بهذا الاسم .

س ٢ - على من اللوم ؟ أعلى الحكومة التي بيدها الحل والربط أم على الأمة التي لا تملك لنفسها نفعاً ولا ضرراً ؟ وما هي التربية الصحيحة التي تعيد لبلدين مجده وللوطن عزه؟ التربية في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية والارسابيات التي تذهب إلى أوربا وتعود من غير دين بالمرّة ؟ أم التربية على مبادئ الدين وكيف يكون ذلك ومتى يستطيع المصلحون وهل يمكن ؟

س ٣ - ما هي البلاد التي يعظم فيها دين الإسلام ويقام فيها بالعمل وأهلها أشد الناس شكيمه على أعدائه ؟

س ٤ - ماذا يصنع رجل أضناه حب العلم وما بلغ عمره الخامسة والعشرين وما ترك باباً إلا طرقة ولا سبيلاً إلا سلكه اليه ، ولم يجد من يساعده وكلما ظن في أحد عوناً تقاصرت همه المطلوب ورجع الطالب بخفي حنين . أفيدوني اثابكم الله .

(١) سورة آل عمران رقم ٣ الآية ٨٥ .

الماسونية^(١)

ج ١ - الماسونية جمعية سياسية وجدت في أوربة لإزالة سلطة المستبدين من رؤساء الدين والدنيا (كالبابوات والملوك) ولذلك كانت سرية، فإن أهلها العاملين الساعين إلى مقاصدها كانوا على خطر من سلطة الأقوياء الذين تقاوم الجمعية استبدادهم وتعمل لسلب السلطة منهم وجعلها في يد الشعب بحيث يكون في يده التشريع والمراقبة على من ينصبه من الحكام للتنفيذ، فلهذه الجمعية الأثر العظيم في الانقلابات السياسية التي حصلت في أوربة، ومنها الثورة الفرنسية الكبرى من قبل، والانقلاب العثماني والبرتغالي الأخيرين من بعد. وقد كان المؤسسون لها والعاملون فيها في أوربة من النصارى واليهود، واليهود هم زعماءها وأصحاب القدر المعلى فيها، لأن الظلم الذي كانوا يسامونه والاضطهاد الذي يذوقونه كانا أشد مما ابتلي به ضعفاء النصارى من أقويائهم، وكذلك كان اليهود أكثر الناس انتفاعاً من الانقلابات التي سعت إليها الماسونية في أوربة، وسيكونون كذلك في البلاد العثمانية إذا بقيت سلطة الماسونية على حالها في جمعية الاتحاد والترقي، وبقية أزمة الدولة في يد هذه الجمعية، وهم يسمعون مثل هذا السعي في الروسية، ولكن الحكومة الروسية واقفة لليهود بالمرصاد، ولا يزالون يتجرعون في بلادها زقوم الاضطهاد.

وأما الماسونية في بلاد الشرق كمصر وسورية وغيرها من البلاد، فقد يصح ما يقوله الكثيرون من أهلها أنها لا تعمل للسياسة ولا للدين، وإنما أدبية اجتماعية، وقد يصح من وجه آخر أن لعملها علاقة بالسياسة والدين. لكل قول وجه يصححه فلا تناقض بينها. هي لا تطعن في دين من الأديان ولا تبحث

(١) المنارج ١؛ (١٩١١) ص ١٧٩ - ١٨١.

في ترجيح دين على دين ، ولا تدعو الداخلين فيها إلى ترك دينهم ولا إلى الإلحاد . ولا تعمل الآن في مصر لتغيير الحكومة الخديوية ، ولا في سورية لتغيير الحكومة العثمانية أو مقاومتها . فهذا معنى كونها ليست مناصبة للمدين ولا لسياسة البلاد .

وأما علاقة عملها بالدين والسياسة فمعروفة بما ذكرناه من مقصدها الذي أنشئت لأجله ، فإذا لم تشتغل بالمقصد مباشرة فهي تشتغل بالتمهيد له ، كجمع كلمة أهل النفوذ في كل بلد ، وتكثير سوادهم وتقوية عصبيتهم وإضعاف رابطتهم الدينية السياسية ، والانتقال بهم في الإقناع من درجة إلى درجة حتى يتم الاستعداد بهم إلى تغيير شكل الحكومة وإزالة السلطة الدينية والشخصية ، الذي هو المقصد الأخير ولو بالثورة وقوة السلاح .

فالماسونية سياسية في الأصل وتبقى سياسية في كل مملكة فيها سلطة شخصية أو سلطة دينية ، إلى أن تزول صبغة الدين من الحكومة واستبداد الملوك والأمراء فعينئذ تكون الجمعية أدبية اجتماعية ، يهتم أعضاءها في المحافل لإلقاء الخطب والمحاضرات والتعارف بالكبراء من الغرباء .

أما اتفاق المختلفين في الدين على هذا المقصد ، فهو لا يكون عادة إلا بالتدريج والاقتناع بأن المصلحة محصورة فيه ، ومن طرقه الجرائد التي ينشر فيها المرة بعد المرة بالأساليب المختلفة أن محل الدين المساجد والكنائس دون الحكومات والمصالح الدنيوية ، ومنها رابطة الوطنية وهي أن يكون أهل الوطن سواء في الحكومة ومصالحها وفي جميع المصالح والمرافق ، ولأجل هذا ترى رجال الدين المسيحي كلجزويت يحاربون هذه الجمعية ، وأما رجال الدين الإسلامي من الفقهاء والمتصوفة ، فقلما يعرفون شيئاً من أمور العالم . فإذا علم السائل هذا وعرف الواقع ، تبين له إن ما أورده من الآيات في غير محله .

الحكومة والأمة^(١)

ج ٢ - الحكومة ملومة على ما تقصر فيه مما يمكنها أن تعمله من الإصلاح ، والأمة ملومة كذلك ، وقد يعذر كل منهما بالجهل ، إذا عد الجهل عذراً . وإنما كانت الأمة لا تملك لنفسها نفعاً ولا ضراً لجهلها بقوتها وكيفية الانتفاع بها ، وقد تجهل حكومتها ذلك مثلها ، أو تعرفه وتراه مخالفاً لمصلحتها ، فتحب أن تبقى الأمة على جهلها ، وإنما تترقي الحكومات والأمم بالزعماء الذين يؤثرون العمل للمصلحة العامة على كل شيء ، وباستعداد الأمة للاستفادة منهم والعمل بما يرشدونها إليه ، والاستعداد إنما يكون بمجموع حوادث الزمان ووقائعه . وقد يتصدى للزعامة غير أهلها فيزيد الأمة وهناً على وهن ، إذا آثرته يجهلها على الأهل ، وأصحاب النفوذ الباطل يناهضون كل من يرويه أهلاً للزعامة الحقيقية والنهوض بالأمة لثلاث بضعف نفوذهم أو يشاركهم فيه . وقد وجد في مسلمي مصر زعيم مستوف لشروط الزعامة التي تترقي بمثلها الأمم ، فلم يؤهلهم استعدادهم لاتباعه لينهض بهم ، ووجد في القبط زعيم فاجتمعت عليه كلمتهم واستفادوا منه فازدادوا ارتقاءً .

التربية الصحيحة والتعليم والإصلاح^(٢)

ج ٣ - سألت عن التربية التي تجمع بين مجد الدين وعز الوطن ، أهى التربية التي في المدارس المصرية ، أو تربية من يرسلون إلى أوربة ؟ أم التربية الدينية ؟

(١) المنارج ١٤ (١٩١١) ص ١٨١ .

(٢) المنارج ١٤ (١٩١١) ص ١٨١ - ١٨٢ .